



أثر لجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي في الشركات  
الصناعية المساهمة العامة الأردنية

أعدت من قبل

هدى عطيه الملطعة

أشرف عليها

الدكتور كايد العطار

قدمت هذه الرسالة

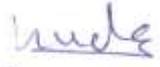
إلى كلية الأعمال كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

آب - 2021

جامعة الإسراء

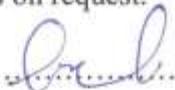
نموذج التفويض

أنا الطالبة هدى عطيه الملطعة، أفوض جامعة الإسراء بتزويد نسخ من رسالتي /أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها .

التوقيع:   
التاريخ:  29/8/2021

Authorization form

I, m Huda attayah salem Almaltaha, Authorize Isra University to supply copies of my Thesis /Dissertation to libraries or establishments or individuals on request.

Signature: 

Date: ...29/8/2021

## جامعة الإسراء

### قرار المناقشة

نوقشت هذه الدراسة (أثر لجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي في الشركات  
الصناعية المساهمة العامة الأردنية) وأجيزت بتاريخ 2021/8/23

التوقيع		أعضاء لجنة المناقشة	
	رئيساً	مشرفاً	الدكتور كايد عبدالله العطار
	مناقشاً داخلياً	عضواً	الدكتور هيثم ادريس المبيضين
	مناقشاً خارجياً	عضواً	الدكتور زياد عوده العمائده

آية قرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ  
خَبِيرٌ﴾

سورة المجادلة (الآية 11)

## إقرار تدقيق لغوي

أنا الموقع أدناه الأستاذ إدريس يوسف محمد خليل أقر بأنه تم تدقيق الرسالة الموسومة بعنوان  
"أثر لجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية "

التوقيع .....

## الإهداء

إلى أبي الغالي. .... قدوتي في الحياة

إلى أمي الحنونة..... أغلى ما أملك

إلى إخوتي وأخواتي.... سندي وسعادتي

إلى روح جدي العزيز الشيخ سالم حسن رحمه الله.. ما زال حبك عالقاً وثابتاً في قلبي

إلى كل من تمنى لي الخير

أهديكم ثمرة جهدي وتعبي

الباحثة

هدى عطيه الملطعة

## الشكر والتقدير

لا يسعني وأنا أضع اللمسات الأخيرة في هذه الدراسة إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى والدي ووالدتي وأخي العزيز ياسر على كل ما قدموه لي من دعم ودعاء بالتوفيق كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى زميلتي وصديقتي كوثر نوفل على ما قدمته لي من مساعدة، والشكر موصول للدكتور كايد العطار المشرف على هذه الرسالة ولأعضاء لجنة المناقشة وأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الإسراء وكل من قام بتحكيم استبانة الدراسة ومن قام بتعبئة استبانة الرسالة . وفي الختام اللهم إني أسالك السداد والفلاح، وأن يكون عملي هذا خالصاً لوجهك الكريم ومسخرًا لرفعة شأن بلدنا الأردن وأمتنا العربية والإسلامية وفي ميزان حسناتنا يوم القيامة.

والله ولي التوفيق

الباحثة

هدى عطيه المطلعة

## فهرس المحتويات

أ.....	نموزج التفويض
ج.....	قرار لجنة المن
د.....	آية قرآنية
ه.....	إقرار تدقيق لغوي
و.....	الإهداء
ز.....	الشكر والتقدير
ح.....	فهرس المحتويات
ك.....	قائمة الجداول
ل.....	قائمة الأشكال
ل.....	قائمة الملاحق
م.....	الملخص
1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2.....	1-1: المقدمة
2.....	2-1: مشكلة الدراسة
3.....	3-1: أهمية الدراسة
3.....	4-1: أهداف الدراسة
4.....	5-1: فرضيات الدراسة
4.....	6-1: متغيرات الدراسة
5.....	7-1: أنموزج الدراسة
5.....	8-1: مصطلحات الدراسة
6.....	9-1: حدود الدراسة
6.....	10-1: منهجية الدراسة
6.....	11-1: محددات الدراسة
7.....	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
8.....	المبحث الأول: لجنة التدقيق
9.....	1-1-2: تمهيد
9.....	2-1-2: تعريف لجنة التدقيق
10.....	3-1-2: نشأة لجان التدقيق
12.....	4-1-2: عوامل نشأة لجان التدقيق
12.....	5-1-2: مهام لجان التدقيق
13.....	6-1-2: خصائص لجان التدقيق الفاعلة

16	7-1-2: أهمية لجان التدقيق للأطراف ذات العلاقة.....
18	8-1-2: لجان التدقيق ومهامها في القوانين والتعليمات الأردنية.....
19	المبحث الثاني: طبيعة التدقيق الداخلي ومعاييرہ.....
20	1-2-2: تمهيد.....
20	2-2-2: تعريف التدقيق الداخلي.....
21	3-2-2: نشأة التدقيق الداخلي وعوامل تطوره.....
22	4-2-2: أهمية التدقيق الداخلي.....
22	5-2-2: أهداف التدقيق الداخلي.....
23	6-2-2: أنواع التدقيق الداخلي.....
23	7-2-2: العوامل المؤثرة في فاعلية التدقيق الداخلي:.....
24	8-2-2: قواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي.....
25	9-2-2: معايير التدقيق الداخلي الدولية.....
25	1-9-2-2: تعريف معايير التدقيق الداخلي.....
26	2-9-2-2: أهمية معايير التدقيق الداخلي.....
27	3-9-2-2: أهداف معايير التدقيق الداخلي.....
27	4-9-2-2: معايير التدقيق الداخلي الدولية.....
29	10-2-2: التدقيق الداخلي في القوانين والتعليمات الأردنية.....
30	المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين لجان التدقيق والتدقيق الداخلي.....
31	1-3-2: تمهيد.....
31	2-3-2: أهمية لجان التدقيق للتدقيق الداخلي.....
31	3-3-2: طبيعة العلاقة بين لجان التدقيق و نشاط التدقيق الداخلي.....
34	المبحث الرابع: الدراسات السابقة.....
35	1-4-2: الدراسات باللغة العربية.....
39	2-4-2: الدراسات باللغة الاجنبية.....
41	3-4-2: ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.....
42	4.4.2: ملخص الدراسات السابقة.....
47	الفصل الثالث: منهجية الدراسة.....
48	1-3: تمهيد.....
48	2-3: منهجية الدراسة.....
48	3-3: مجتمع وعينة الدراسة.....
49	4-3: مصادر جمع البيانات.....
51	5-3: صدق وثبات أداة الدراسة.....
51	1-5-3: الصدق الظاهري.....
51	2-5-3: الصدق البنائي.....

52	3-5-3: ثبات أداة الدراسة
52	6-3: اختبار التوزيع الطبيعي
54	7-3: الأساليب الإحصائية المستخدمة
56	الفصل الرابع: نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات
57	1-4: تمهيد
57	2-4: وصف خصائص عينة الدراسة
59	3-4: وصف محاور ومتغيرات الدراسة
64	4-4: اختبار فرضيات الدراسة
65	1-4-4: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية
68	الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات
69	1-5: النتائج المتعلقة بوصف محاور الدراسة
70	2-5: نتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة
71	3-5: التوصيات
71	4-5: الدراسات المستقبلية
72	المراجع
72	المراجع العربية
75	المراجع الأجنبية
78	المواقع الإلكترونية
79	الملاحق
91	Abstract

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
42	جدول ملخص الدراسات	1
49	تحليل كفاية العينة	2
50	توزيع فقرات أداة الدراسة التي تقيس محاورها	3
51	درجات ارتباط فقرات المقياس بمحورها	4
53	نتائج اختبار (skewness) (Kurtosis) للكشف عن توزيع البيانات طبيعياً	5
57	التكرار والنسبة المئوية حسب الوظيفة	6
57	التكرار والنسبة المئوية حسب المؤهل العلمي	7
58	التكرار والنسبة المئوية حسب التخصص	8
58	التكرار والنسبة المئوية حسب الخبرة العملية في مجال التدقيق	9
59	التكرار والنسبة المئوية حسب الحصول على شهادة CIA	10
59	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المبحوثين نحو أثر لجنة التدقيق على استقلالية نشاط التدقيق الداخلي	11
61	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المبحوثين نحو أثر لجنة التدقيق على طبيعة عمل نشاط التدقيق الداخلي	12
63	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المبحوثين نحو أثر لجنة التدقيق على نتائج نشاط التدقيق الداخلي	13
65	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية	14
65	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى	15
66	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية	16
67	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	17

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
5	أنموذج الدراسة	1
52	قيمة (Cronbach Alpha) لفقرات أداة الدراسة	2
53	التوزيع الطبيعي نحو (أثر لجنة التدقيق على استقلالية نشاط التدقيق الداخلي)	3
54	التوزيع الطبيعي نحو (أثر لجنة التدقيق على طبيعة عمل نشاط التدقيق الداخلي)	4
54	التوزيع الطبيعي نحو (أثر لجنة التدقيق على نتائج نشاط التدقيق الداخلي)	5
55	الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	6
64	قواعد القرار لاختبار فرضيات الدراسة	7

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
80	المادة (7) من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017	1
81	المادة (15) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق 2004 وتعديلاتها حتى سنة 2019	2
83	قائمة أسماء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية	3
85	الاستبانة	4
90	قائمة أسماء محكمي أداة الرسالة	5

# أثر لجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية

## المساهمة العامة الأردنية

### إعداد الطالبة

### هدى عطيه المطعنه

### بإشراف الدكتور

### كايد العطار

## الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر لجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

ولغايات تحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج الاستدلالي (التحليلي). وقامت الباحثة بتطوير استبانة خاصة بالدراسة باستخدام (Google Drive)، وتم توزيعها على عينة عشوائية تكونت من (277) من أعضاء لجنة التدقيق والمدققين الداخليين العاملين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية و عددها (56) شركة، وتم استلام (170) استبانة. اشتملت الاستبانة على ثلاثة محاور تقيس من خلالها أثر لجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي من حيث الاستقلالية وطبيعة العمل وإيصال نتائج التدقيق الداخلي.

خلصت الدراسة إلى وجود أثر للجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وقد جاء بدرجة مرتفعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. كما أشارت النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للجنة التدقيق على استقلالية وطبيعة العمل وإيصال نتائج نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية العامة الأردنية.

توصي الدراسة بضرورة قيام لجنة التدقيق بمناقشة نتائج وتوصيات عملية التدقيق مع المستويات الإدارية المختلفة بشفافية ووضوح، وقيام لجنة التدقيق بالتأكد من التزام المدققين الداخليين بأخلاقيات مهنة التدقيق. و أن يكون أعضاء لجان التدقيق من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية.

**الكلمات المفتاحية:** التدقيق، التدقيق الداخلي، لجنة التدقيق

## الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1-1: المقدمة

2-1: مشكلة الدراسة

3-1: أهمية الدراسة

4-1: أهداف الدراسة

5-1: فرضيات الدراسة

6-1: متغيرات الدراسة

7-1: أنموذج الدراسة

8-1: التعريفات الإجرائية

9-1: حدود الدراسة

10-1: محددات الدراسة

## الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

### 1-1: المقدمة

لقد سعت بعض إدارات الشركات إلى التلاعب في عمليات الإفصاح عن بياناتها المالية الحقيقية سعياً منها لتحقيق المصالح الشخصية وتضليل المساهمين وأصحاب العلاقة وهذا ظهر جلياً في الانهيارات التي واجهت الشركات الكبيرة نتيجة لغياب الرقابة الحقيقية ولجان التدقيق المستقلة وعدم الالتزام بأخلاقيات مهنة التدقيق وعدم القدرة على اكتشاف حالات الغش والخداع التي قد تقوم بها الشركات أثناء إعداد التقارير المالية والتي تعتبر الأساس الذي يعتمد عليه أصحاب المصالح في الوصول إلى قراراتهم مما يؤدي في نهاية الأمر إلى اتخاذ قرارات تصنف أنها غير سليمة (كشكش، 2020).

ومن هنا جاءت لجان التدقيق للحد من تلاعب إدارات الشركات بالبيانات المالية وحفاظاً على صحة القوائم المالية والإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي مما يزيد من استقلالية دائرة التدقيق الداخلي عن الإدارة وكلما زادت العلاقة بين لجنة التدقيق وقسم التدقيق الداخلي زاد احتمال توافر الاستقلالية وتحسين طبيعة العمل، حيث يعتبر قسم التدقيق الداخلي مصدرًا أساسياً تعتمد عليه لجنة التدقيق في الحصول على المعلومات والبيانات التي تساعد على القيام بالمهام الموكلة لها كتحديد طبيعة التدقيق الداخلي ودوره في تطوير الوظيفة الرقابية لإدارة الشركة (القاضي، 2016).

لذلك جاءت هذه الدراسة للوقوف على معرفة أثر لجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لتقديم المقترحات والتوصيات المناسبة في ظل النتائج التي ستتوصل إليها الباحثة.

### 2-1: مشكلة الدراسة

مع تزايد صدور القوانين الملزمة بتشكيل لجان التدقيق وتفعيل دورها في الرقابة والإشراف والحفاظ على مصالح أصحاب العلاقة وزيادة مصداقية بيانات القوائم المالية ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في بيان دور لجنة التدقيق في نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية من أجل النهوض بعملية التدقيق بأحسن مستوى وبقدر عالٍ من الكفاءة والفاعلية في الشركات الصناعية.

وبناء على ما سبق يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيسي هل يوجد أثر للجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل يوجد أثر للجنة التدقيق على استقلالية نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟
2. هل يوجد أثر للجنة التدقيق على طبيعة عمل نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟
3. هل يوجد أثر للجنة التدقيق في إيصال نتائج نشاط التدقيق الداخلي الخاص بالشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟

### 3-1: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة الحالية في الاهتمام البالغ الذي يحظى به موضوع أثر لجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لذلك فقد بات من الضروري التعرف على أثر لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على نشاط التدقيق الداخلي فيها، وتمثل الأهمية فيما يأتي:

- **الأهمية العلمية** : تنبثق أهمية هذه الدراسة من موضوعها المتعلق بلجان التدقيق أثرها على نشاط التدقيق الداخلي والعلاقة التي تجمعهم إضافة إلى أن تشكيل لجان التدقيق تعمل على زيادة فاعلية التدقيق الداخلي كونه جزءاً من نظام الرقابة الداخلية. إلى جانب ذلك أهمية تناول الدراسة موضوع الدراسة مدى التزام الشركات الصناعية بلجان التدقيق وأهمية البيانات والمعلومات المحاسبية في صناعة القرارات الاستثمارية المهمة لمستقبل الشركات .
- **الأهمية العملية** : تعد نتائج هذه الدراسة ذات أهمية وفائدة كبيرة في زيادة ثقافة المجتمع الأردني فيما يتعلق بموضوع أثر لجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، إلى جانب افتقار المكتبة العربية إلى تناول موضوع هذه الدراسة وهذا الأمر دفع الباحثة إلى إجراء الدراسة الحالية.

### 4-1: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى:

1. قياس أثر لجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي وذلك من خلال آراء أعضاء لجنة التدقيق وآراء المدققين الداخليين.
2. بيان أثر لجنة التدقيق على استقلالية نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
3. بيان أثر لجنة التدقيق على إيصال نتائج التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
4. بيان أثر لجنة التدقيق على طبيعة عمل نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

### 5-1: فرضيات الدراسة

لقد بنيت فرضيات الدراسة اعتماداً على مشكلة الدراسة وأهدافها، حيث أن فرضياتها تعرض إجابات محتملة للظاهرة المدروسة وحلولاً متوقعة لمشكلة الدراسة، وهي كالآتي:

**الفرضية الرئيسية H01:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  للجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. وينبثق عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

**H01.1:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  للجنة التدقيق على استقلالية نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

**H01.2:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  للجنة التدقيق على طبيعة عمل نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

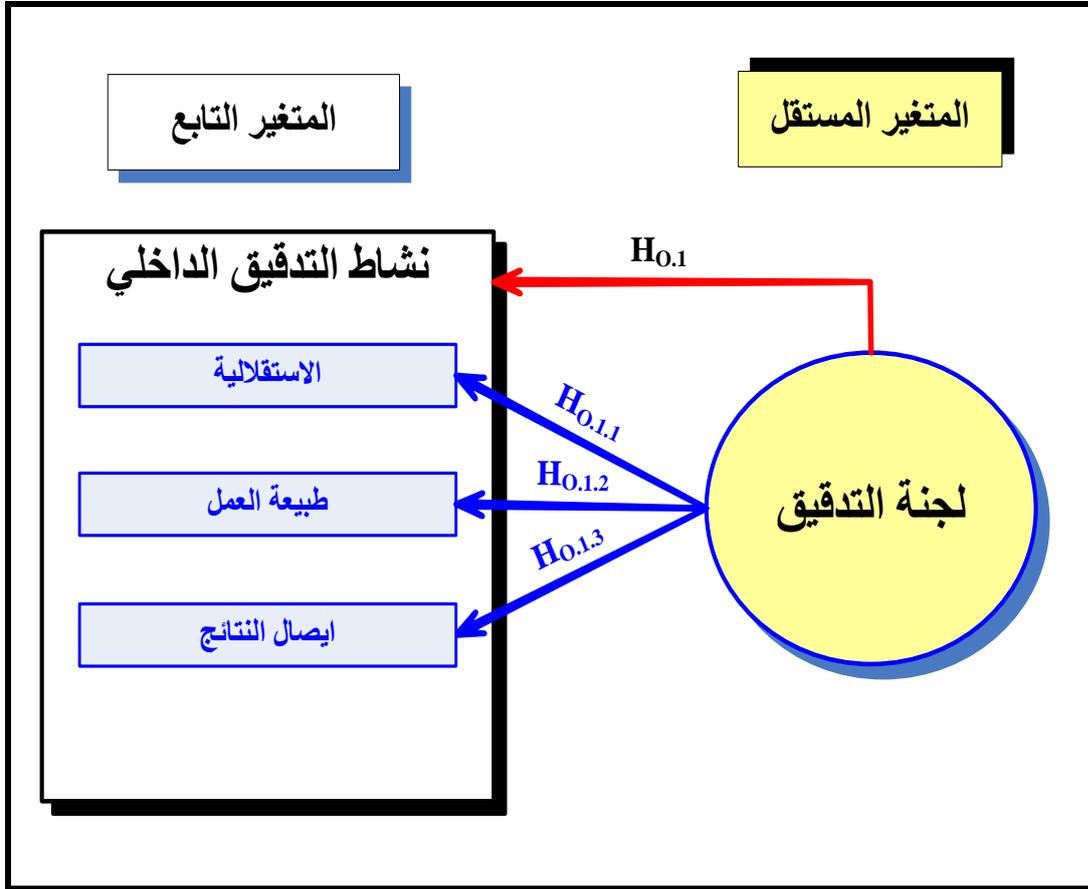
**H01.3:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  للجنة التدقيق في إيصال نتائج نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

### 6-1: متغيرات الدراسة

تتكون الدراسة الحالية من متغير مستقل واحد وهو (لجنة التدقيق) ومتغير تابع وهو (نشاط التدقيق الداخلي) ويتكون من الاستقلالية وطبيعة العمل وإيصال النتائج كما يظهر في أنموذج الدراسة.

## 7-1: أنموذج الدراسة

يوضح الشكل رقم (1) أنموذج الدراسة



الشكل (1): أنموذج الدراسة

تم إعداد أنموذج الدراسة من قبل الباحثة واعتماداً على دراسة أثر لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية للباحث نبيه توفيق المرعي (2009).

### 8-1: مصطلحات الدراسة

- 1- التدقيق: عملية موضوعية منظمة الغاية منها الوصول إلى الأدلة وعمليات تقويم بطريقة موضوعية ومرجع ذلك إلى تأكيدات الإدارة بخصوص البيانات المالية وعمليات تقييمها بهدف التحقق من مدى التطابق مع المعايير وإيصال النتائج للجهة المعنية (الذبيات، 2017).
- 2- التدقيق الداخلي: نشاط موضوعي ومستقل هدفه تقديم الخدمات الاستشارية والتأكيدية بغرض تحسين العمليات داخل الشركة وإضافة القيم لها، كما أن هذا النشاط يساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف التي تسعى الشركة إليها وذلك من خلال إتباع الأساليب المنهجية والمنظمة لزيادة فاعلية عمليات الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر (الساعدي وآخرون، 2019).

3- **لجنة التدقيق:** هي أداة رقابية إشرافية ذات فاعلية عالية تعمل على حماية مصالح الشركة بما يحقق التوازن في أنظمة الإفصاح المالي للشركة كما أنها تقدم أفضل خدمات الإشراف خاصة في مراحل إعداد التقارير المالية بالإضافة إلى المساهمة بتعيين المدققين الخارجيين (صحراوي، 2018).

4- **الاستقلالية:** هو التعامل بكافة مقاييس الموضوعية والنزاهة أي توافر القدرة لدى المدقق على تقديم القرارات الصائبة والمتوافقة مع السلوك الأخلاقي للمهنة ويتطابق على ما جاء في قواعد السلوك المهني حيث يكون القرار خاليًا من التحيز وخاصة من وجهة نظر الأطراف الذين لهم الأثر في القرارات والأحكام (الرشيدي، 2012).

5- **المدقق الداخلي:** هو الشخص الذي يقوم بفحص مدى الالتزام وتطبيق عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية ويساهم في إعطاء أفضل التوصيات كما أنه غير مسؤول بشكل كامل عن وضع هذه التوصيات (الساعدي وآخرون، 2019).

## 9-1: حدود الدراسة

تحدد حدود الدراسة الحالية على النحو الآتي:

- **الحدود البشرية:** تتضمن أعضاء لجنة التدقيق والمدققين الداخليين العاملين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
- **الحدود المكانية:** الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والبالغ عددها (56) شركة.

## 10-1: منهجية الدراسة

ستتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات لقياس أثر لجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وتم إعداد استبانة مُحكَّمة للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة لاختبار أسئلة وفرضيات الدراسة.

## 11-1: محددات الدراسة

تم إعداد الدراسة في ظل جائحة كورونا والإجراءات الوقائية المشددة من قبل الجهات المعنية بضرورة الالتزام بأوامر الدفاع المعلن حيث واجهت الباحثة صعوبة في التواصل مع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية التي خضعت للدراسة كعدم وصول ردود من الشركات على رسائل الايميل ورفض رسائل البريد الإلكتروني حيث قامت الباحثة بالاتصال المتكرر بهم هاتفياً وطلب إعادة تعبئة الاستبانة الإلكترونية التي تم إرسالها. حيث بلغ عدد الاستبانات المعتمدة لغايات التحليل الإحصائي (170) استبانة وزعت على (56) شركة.

## الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: لجنة التدقيق

المبحث الثاني: طبيعة التدقيق الداخلي و معاييرہ

المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي

## المبحث الأول: لجنة التدقيق

1-1-2: تمهيد

2-1-2: تعريف لجنة التدقيق

3-1-2: نشأة لجان التدقيق

4-1-2: عوامل نشأة لجان التدقيق

5-1-2: مهام لجان التدقيق

6-1-2: خصائص لجان التدقيق

7-1-2: أهمية لجان التدقيق للأطراف ذات العلاقة

8-1-2: لجان التدقيق ومهامها في القوانين والتعليمات الأردنية

## المبحث الأول: لجنة التدقيق

### 2-1-1: تمهيد

تعد لجان التدقيق من أبرز آليات حوكمة الشركات الضرورية والتي تحظى باهتمام كبير من قبل المساهمين والجهات الخارجية لقيامها بالتأكد من خلو القوائم المالية من الأخطاء والمحافظة على مصالح المساهمين من أي أساليب غير صحيحة تتبعها إدارات الشركات (صحراوي، 2018)، إلا أن الضعف الواضح في حوكمة الشركات وانتشار حالات الاحتيال والغش في شركات كبرى وإخفاق لجنة التدقيق والمدققون الخارجيون في اكتشافها قد أدى إلى اتساع دائرة الشك لدى المنظمين في ما يتعلق بفاعلية لجنة التدقيق وقدرتها على الإبلاغ عن البيانات المالية بصورة صحيحة وعادلة (Bala et al, 2015).

### 2-1-2: تعريف لجنة التدقيق

ذكر الشاعر (2019) أنها بناء إداري صادر عن مجلس إدارة الشركة ولها الصلاحية في عمليات التعيين وإبعاد المدقق الخارجي ووضع الأتعاب المناسبة لضمان الاستقلالية.

وأشارت صحراوي (2018) بأنها وسيلة رقابية تهدف إلى المساعدة في حماية مصالح الأطراف أصحاب الغايات في المؤسسة وذلك من خلال توفير آليات الإشراف والمراقبة المهمة على أن يظهر التوازن في نظام الإفصاح المالي للشركة والإشراف على عمليات إعداد التقارير المالية والأمور الداخلية للشركة واختيار المدققين الخارجيين المستقلين.

أما أبو زيد (2018) فيرى أن لجنة التدقيق هي الأداة الإدارية التي تتولى مهام الرقابة والإشراف والمحافظة على مصالح الأطراف المختلفة في الشركة من خلال وجود الرقابة الجيدة على خطط وإجراءات إدارة الشركة.

ويرى كلاً من Yasser and ALmamun (2016) أن لجنة التدقيق هي إحدى مكونات الحوكمة الأساسية للرقابة على الإدارة بما ينوب عن المساهمين سعياً لعرض ذي مصداقية للبيانات المالية.

بينما عرف المشهداني وذياب (2014) لجنة التدقيق على أنها لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تتألف من ثلاثة إلى خمسة من المديرين غير التنفيذيين حيث يتطلب على الأقل أن يكون أحدهم لديه شهادة عليا في مجال المحاسبة والتدقيق، كما يتوجب أن يتوفر لدى اللجنة السلطة الكافية لأداء المهام الموكلة إليها والوصول إلى المعلومات بدقة وبأقل وقت ممكن، واللجنة تأخذ دوراً

كحلقة وصل بين الإدارة ومراقب الحسابات الخارجي والمدقق، بالإضافة إلى دورها في المتابعة الحثيثة لمدى التزام الشركة بالتعليمات والقوانين والأنظمة المطلوبة واللازمة لأداء المهام وإعداد التقارير المالية.

ومن خلال ما سبق ترى الباحثة أن لجنة التدقيق عبارة عن لجنة منشقة عن مجلس إدارة الشركة وتتكون من عدد من الأعضاء يوكل إليهم العديد من الواجبات والمسؤوليات الخاضعة لعدد من القواعد والضوابط والخصائص ليتم عرض البيانات المالية بطريقة صحيحة لإيصال الفائدة إلى الأطراف المعنية كافة بنشاط الشركة بأقل جهد ووقت ممكنين.

### **2-1-3: نشأة لجان التدقيق**

أشار كمشكش (2020) في دراسته أن أول شركة شكلت لجنة تدقيق هي شركة سكة الحديد في بريطانيا عام (1872)، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت بداية لجان التدقيق في عام (1939) بعد قضية شركة (McKesson and Robbins) التي نتج عنها انعدام الثقة في إدارات الشركات وتقاريرها المالية، وقد توصلت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) Stock Exchange Commission في العام (1940) بوجوب اختيار مدقق الحسابات الخارجي من خلال لجنة تدقيق مكونة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وبقية الأوضاع كما هي إلى أن قدم مجمع المحاسبين الأمريكيين في عام (1967) توصيات للشركات المساهمة العامة بضرورة العمل على تشكيل لجنة تدقيق تتكون من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة انطلاقاً من أهمية ذلك في دعم المدققين الخارجيين ومساعدة الإدارة.

وكذلك دعت هيئة التداول الأمريكية في عام (1970) إلى التركيز على استقلالية أعضاء لجنة التدقيق، وفي العام (1972) كانت هيئة تداول الأوراق المالية أول من أوصى بتكوين لجان التدقيق من الأعضاء غير التنفيذيين تشجيعاً للشركات المساهمة لبذل الجهد والتعاون لتكوين لجان تدقيق لزيادة ثقة المستخدمين في تقاريرها المالية (Albaidhani, 2016).

كما صدر في العام (1974) توصية تتضمن الإفصاح عن تكوين لجان التدقيق في الشركات او عدمه، وفي عام (1977) تم وضع شرط من قبل بورصة نيويورك للأوراق المالية أن يتم تكوين لجنة تدقيق في الشركات حتى يتم اعتماد تسجيلها في البورصة وتبعها في هذا الاشتراط هيئة سوق المال الأمريكية (Tatum et al, 2008).

كما تشكلت الهيئة الوطنية لحماية البيانات المالية من حالات الاحتيال والتلاعب في عام (1987) حيث وضعت توصيات للشركات المساهمة بضرورة تكوين لجان تدقيق مكونة من

أعضاء مستقلين وإضافة توصيتها بتحسين فاعلية لجان التدقيق في الشركات، أما في بريطانيا فقد أصدرت لجنة Cadbury في عام (1992) تقريراً أكدت فيه على أهمية دور لجان التدقيق في تعزيز نزاهة وعدالة القوائم المالية، كما أصدرت توصيات من شأنها تعزيز دور لجنة التدقيق وصلاحياتها للقيام بمهامها. وأصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين توصية جاء فيها ضرورة قيام لجنة التدقيق بفحص وتقييم التقارير المالية، في عام (1998) شكلت لجنة تسمى الشريط الأزرق حيث كان يتركز اهتمامها بجودة الرقابة للجنة التدقيق وتحقيق التوافق بين الإدارة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين ومجلس الإدارة مع لجنة التدقيق. وفي عام (1999) أصدرت لجنة O'Malley المنبثقة عن هيئة تداول الأوراق المالية توصيات ذات علاقة بعمل لجان التدقيق تركزت حول محاور الاستقلالية والفاعلية وتسهيل الإجراءات المحاسبية بين لجنة التدقيق والإدارة والمدقق الخارجي (Teed, 2010).

وبعد انتشار حالات الإفلاس والانهيارات المالية التي تُعزى إلى عدة أمور كان أولها ما يتعلق بالمحاسبة والتدقيق، تم إقرار قانون Sarbanes-Oxley من قبل الكونغرس الأمريكي في العام (2002)، والذي يعد من أبرز القوانين التي تساهم في تنظيم عمل لجان التدقيق في العالم، حيث ألزم هذا القانون الشركات في أمريكا بضرورة تكوين لجان التدقيق (Kartal et al, 2018). حيث منح هذا القانون للجان التدقيق مزيداً من السلطة خاصة فيما يتعلق بمتطلبات الإبلاغ والإفصاح (Albaidhani, 2016). كما ساهم هذا القانون في تحفيز بقية الدول لأخذ إجراءات مماثلة، حيث تم نشر تقرير سميث في بريطانيا عام (2003) والذي حدد فيه الدور المناط بلجان التدقيق. وإلزام الشركات البريطانية المدرجة في البورصة البريطانية بتطبيقه (Smith Committee, 2011).

وأما ما يتعلق بالجانب المحلي وانطلاقاً من مواكبة التطورات وازدياد أهمية تشكيل لجان تدقيق في الشركات المساهمة العامة، فقد ألزمت هيئة الأوراق المالية الأردنية الشركات بضرورة تشكيل لجان التدقيق وفقاً لتعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية رقم (1) لسنة (1998).

وكما ألزم البنك المركزي الأردني في المادتين (32) و(33) من قانون البنك المركزي رقم (28) لسنة (2000) وتعديلاته، أن تقوم البنوك بتشكيل لجان تدقيق مستقلة تتكون من رئيس وعضوين اثنين يتم انتخابهما من قبل مجلس الإدارة من غير التنفيذيين وترتبط باللجنة من حيث مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة في البنك.

وكما أصبح إلزامياً تشكيل لجان تدقيق في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان وفق تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق 2004 وتعديلاتها حتى سنة 2019.

#### **2-1-4: عوامل نشأة لجان التدقيق**

أشار بعلاش (2019) في دراسته إلى العوامل التي ساهمت في زيادة الاهتمام بتشكيل لجان التدقيق في الشركات، وعلى الرغم من تعدد هذه العوامل إلا أنها تصب في مجرى أساسي ألا وهو الدور الأساسي والمهم من هذه اللجان من خلال سعيها إلى إيجاد الحلول الجذرية لكثير من المشاكل التي تعترض الشركات فمن أهم هذه العوامل الآتي:

- 1- الزيادة في حالات الفشل المالي في الشركات والبنوك وانتشار حالات الغش وحاجة الشركات لوجود برامج لدعم الرقابة.
- 2- الطلب الملح من قبل مستخدمي القوائم المالية للشركات والبنوك على أن يتم إظهار نتيجة أعمالهم بصورة حقيقية وخالية من الأخطاء.
- 3- التناقض الملحوظ بين مدققي الحسابات الخارجيين وإدارة الشركة، وحاجة ورغبة المدقق الخارجي في الاستقلال.
- 4- زيادة فاعلية نظم الرقابة الداخلية والتي تظهر من خلال اكتشاف الغش والتلاعب والحد من وجوده.
- 5- السعي إلى تقديم الدعم للأسواق المالية ومنع إصدار الشركات للقوائم المالية المظلمة.

وترى الباحثة أن هنالك عوامل أخرى قد كان لها دور في زيادة الاهتمام بلجان التدقيق، مثل حدوث الخلافات التي تتعلق بعملية إعداد التقارير المالية، ما يتبعه من عدم تدخل أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين في عملية إعداد التقارير المالية، وإن الإشراف الفعال على إعداد التقارير يتطلب الخبرة في المحاسبة والإدارة المالية، وقد تتوفر لدى أعضاء لجنة التدقيق بالمقابل قد لا تتوفر لدى جميع أعضاء مجلس الإدارة.

#### **2-1-5: مهام لجان التدقيق**

من المهام التي تقوم بها لجان التدقيق (مركز إيداع الأوراق المالية، 2021):

1. تناول كل ما يتعلق بترشيح مدقق الحسابات الخارجي ومدى التزامه بالشروط الواردة في التشريعات النافذة.

2. تناول الامور المتعلقة بعمل مدقق الحسابات الخارجي كافة وأية ملحوظات واقتراحات ومتابعة مدى الاستجابة لإدارة الشركة لها وتقديم التوصيات المتعلقة بها إلى مجلس الإدارة.
3. عرض المراسلات المتبادلة مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييمها وإعطاء التوصيات بما يتعلق بها إلى مجلس الإدارة.
4. التأكد من التزام الشركة بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية.
5. مراجعة التقارير الدورية قبل تقديمها لمجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها وملاحظة أي تغيير في السياسات المحاسبية و عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدقق الحسابات الخارجي.

## 2-1-6: خصائص لجان التدقيق الفاعلة

إن ما يساهم في تحسين قيمة الشركة لدى المستثمرين والأطراف المعنية هو تقديم تقارير تتصف بالجودة والموثوقية العالية والتقليل من تضارب المصالح ( Nuryana & Surjandari, 2019). حتى تتمكن لجنة التدقيق من القيام بواجباتها بكفاءة عالية لا بد من توافر عدد من الخصائص (Madi et al, 2019). ومن خصائص لجان التدقيق التي لها الأثر على لجنة التدقيق عدد الأعضاء والخبرة لديهم وعدد اجتماعاتهم (Malhotra et al, 2016).

### 1. عدد أعضاء لجنة التدقيق

إن لعدد أعضاء لجنة التدقيق التأثير الواضح في عملية التدقيق حيث إن عدد الأعضاء يختلف حسب تشريعات الدول وطبيعة نشاط الشركات (إبراهيم وعبد، 2019).

توصف لجان التدقيق التي تتكون من عدد قليل من الأعضاء بالضعف، وليس لديها القدرة الكافية على مواجهة الإدارة بحيث قد تتمكن الإدارة من السيطرة على قرارات اللجنة والحد من صلاحياتها، وبالمقابل فإن اللجنة ذات العدد الكبير والتي تتمتع بالخبرة لا تتمكن الإدارة من الضغط عليها والتحكم في قراراتها (Habbash, 2013). إن العدد المناسب لحجم الشركة يساعد في توزيع العمل بين الأعضاء واستغلال الوقت بشكل جيد وبالتالي يتمكن من مراقبة عملية إعداد التقارير المالية والإطلاع على أنظمة الرقابة الداخلية (Yasser and AIMamun, 2016). وأن لجنة التدقيق ذات العدد الكبير تكون مناسبة أثناء الحوارات واللقاءات مع الإدارة التي تتضمن الأنشطة التي تشرف عليها (Malhotra and Mishra, 2016).

## 2. عدد اجتماعات لجنة التدقيق

إن زيادة عدد اللقاءات بين أعضاء اللجنة من شأنه أن يكسبها صفة الفاعلية ويعد مؤشراً جيداً في استغلال الوقت واكتشاف أية أخطاء في البيانات المالية وإمكانية معالجتها وهذا من شأنه السعي إلى رفع سوية التطوير وإعطاء التقييم المناسب للاتجاه الذي تسير به لجنة التدقيق أثناء أداء واجباتها (Moses, 2016). الوقت يمثل التحدي الأكبر بالنسبة للجان التدقيق حيث انها تحتاج إلى الوقت الكافي لأداء المسؤوليات الموكلة إليها، أن لجان التدقيق التي تسعى وبشكل منظم ومتكرر للاجتماع واعطائهم مساحة كبيرة في النقاش يساعد في اكتشاف الانحرافات وبالتالي تأخذ وقت اقل في تعديل المسار أو الانحراف (Malhotra and Mishra, 2016). وأيضاً تمكن الاجتماعات المتكررة والمنظمة للجنة التدقيق يجعلها تتابع أحدث التطورات في القضايا المحاسبية والتدقيق، وإمكانية العمل على توجيه التدقيق الداخلي والخارجي لمعالجة أي أمر طارئ وبوقت أقل أما إذا كان عدد الاجتماعات قليل ومتذبذب، فهذا يؤدي إلى تفاقم الامور وزيادة عدد الانحرافات والمشاكل وعدم القدرة على معالجتها بشكل جذري (Yasser and Almamun, 2016) كما أنه لا يكفي الاجتماع او اللقاء بين أعضاء اللجنة بحد ذاته فقط بل يجب أن تتبع الضوابط الضرورية لضمان قيام اللجنة بواجباتها مثل التأكد من حضور الأعضاء كافة، وأن تدعو اللجنة المدراء التنفيذيين والمدققين الداخليين والخارجيين وغيرهم من الجهات ذات الصلة للحضور ومناقشة قضايا الشركة، والتوصل إلى الحلول المناسبة (Albaidhani, 2016).

## 3. الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق

إن وجود أعضاء من ذوي الخبرة سيكون ذا أثر إيجابي وفعال في مواجهة السياسات المحاسبية وتقديم النقد البناء لها ووضع الخطط لتقويم أية انحرافات قد تواجههم (Sultana and Zaha, 2015). ولتعزيز كفاءة لجنة التدقيق فقد تضمن قانون (SOX) للعام 2002 ضرورة أن يتمتع عضو واحد على الأقل بالخبرة المالية المطلوبة لتتمكن اللجنة من الاستفادة من خبرته فيما قد يعترضها من معوقات (Juhmani, 2017).

إن الخبير المالي يتمتع بمعرفة مالية ومحاسبية يكون لديه القدرة على مراقبة عملية إعداد التقارير بفاعلية عالية وبنظرة مختلفة عن باقي الأعضاء العاديين (He and yang, 2014). كما أن توافر الخبرة لدى أعضاء لجنة التدقيق في مجالات المحاسبة والتدقيق والمالية تساهم في

عمليات التواصل مع المدقق وتسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الفهم للتأكد والتحقق من جودة التقارير المالية (Amin et al, 2018).

إن درجة الخبرة المحاسبية المطلوبة تختلف تبعاً لنشاط الشركة أو نوع الصناعة وعلى سبيل المثال إن المصارف يعد نشاطها أكثر صعوبة وتعقيداً من نشاط الشركات الصناعية لأنها تحتاج إلى قواعد تتناسب مع نشاطها المعقد كما تحتاج إلى أسس تنظيمية تحتاج إلى معرفة عميقة حتى يتم فهم التقارير المالية بحرفية عالية (He and Yang, 2014).

كما يمكن القول أن توفر الخبرة المحاسبية لدى أعضاء لجنة التدقيق له الدور العظيم في التخفيض من رسوم التدقيق الخارجي انطلاقاً من وجود الحوكمة التي تتصف بالفاعلية والمراقبة الحديثة من قبل لجنة التدقيق على الإدارة (Sultana et al, 2019). لذا لا بد أن يكون عضو لجنة التدقيق عبارة عن مزيج متكامل يتضمن الخبرة العلمية والعملية في مجالات المحاسبة والتدقيق والإدارة المالية كافة وأن تتوفر لديه القدرة الإشرافية والإدارية حتى يكون قادراً على القيام بمهامه بشكل جيد والتأكد من خلو القوائم المالية من أي أخطاء، إضافة إلى القدرة على التواصل مع المدقق الداخلي والخارجي، كما يجب أن تتوفر لديه إمكانية إدارة النقاشات ومواجهة الإدارة بأدلتها المقنعة.

#### 4. استقلالية أعضاء لجنة التدقيق

إن صفة الاستقلالية في لجنة التدقيق هي صفة أساسية لقوة وفاعلية عملية الإبلاغ المالي (Garn and Halioui, 2016). ويرى كلٌّ من Malhotra and Mishra (2016) أن يكون عضو لجنة التدقيق مستقلاً إذا كان لا يملك أي نوع من أنواع العلاقات المالية مع الشركة أو مع أي شخص مرتبط بالشركة لأن ذلك يؤثر في استقلاليته، كما أن لجنة التدقيق المستقلة تكون بعيدة كل البعد من ضغوطات الإدارة ومن الممكن أن تكون أكثر فاعلية في مراقبة عملية التقرير المالي. ويرى Porett (2018) أن العضو يكون مستقلاً في حال عدم وجود أي نوع من أنواع العلاقات سواء الشخصية أو التجارية مع إدارة الشركة، ومن فوائد استقلال أعضاء لجنة التدقيق أنه يجعل لجنة التدقيق قادرة على أداء واجباتها والاهتمام بمصالح المساهمين (Salleh and Hatt, 2014). فقد تطلب قانون (SOX) يجب أن يكون أعضاء كامل اللجنة مستقلين (Juhmani, 2017). كما أن استقلالية لجنة التدقيق أن يكون أعضاء اللجنة من أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة، وهو ما يعني عدم قبول أي فرد يشغل عمل تنفيذي في الشركة (أبو الهيجا وآخرون، 2018). والغاية من كون الأعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة أن

العضو المستقل يكون ذا قرار شديد في أثناء قيامهم بتنفيذ مهامهم بالتشدد وبالتالي يكون قيامهم بمراقبة ومواجهة المواقف المختلفة والشائكة التي تواجههم مع الإدارة واضحاً وصريحاً كونهم لا يمتون للإدارة بصلة (Brandes et al, 2016).

## 5. ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم في الشركة

لقد ذكرت دراسة (Habbash et a, 2013) فيما يخص امتلاك المدراء نسبة قليلة من أسهم الشركة بحيث تكون غاياتهم وطموحاتهم في رفع أداء الشركة بمستوى محدود مقارنة مع أولئك الذين يملكون نسبة مرتفعة من الأسهم، كما أشارت دراسة Kibiya and Amran, (2016) أن امتلاك الأعضاء نسبة عالية من الأسهم في الشركة يجعل دائرة الشك حولهم تتسع وبالتالي يؤثر ذلك على عمليات الشركة لتعظيم وحماية استثماراتهم.

وترى الباحثة أنه حتى تكون لجنة التدقيق فاعلة يجب أن يتوفر عدد من العناصر ابتداء من عدد الأعضاء المناسب بحيث يكون لديه القدرة على إدارات النقاشات والحوارات مع الإدارة بغرض الحصول على أفضل النتائج بالإضافة إلى عدد مرات اجتماعات اللجنة إذا كانت بشكل مناسب بحيث تساهم مساهمة كبيرة في الإصلاح والتطوير، كما أن الخبرة تلعب دوراً كبيراً في نجاح سير العملية في حال توفرها لدى أعضاء اللجنة، مروراً بالاستقلالية وما لها من فعالية عالية في مراقبة عملية التقرير المالي، كما أن ارتفاع نسب ملكية الأعضاء للأسهم هذا يؤثر على عمليات الشركة لأنه يزيد الشك حول تصرفات الأعضاء مما يؤثر على عمليات الشركة.

## 2-1-7: أهمية لجان التدقيق للأطراف ذات العلاقة

إن لجنة التدقيق لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة وتعمل كحلقة وصل بين الإداريون ومراقب الحسابات الخارجي والمدقق الداخلي كما تعمل كمشراف على عملية إعداد التقارير المالية، ومتابعة مدى التزام الشركات بالأنظمة والقوانين والتعليمات (المشهداني وذياب، 2014). ومن هنا يمكن القول أن لجنة التدقيق لها أهمية ونقطة اتصال مع جهات وأطراف مختلفة وسنتناولها على النحو الآتي:

## أولاً: علاقة لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الداخلي

تعمل لجنة التدقيق جاهدة على زيادة فاعلية التدقيق الداخلي في الشركات من خلال تزويده بالموارد الضرورية لعمله والسعي لمعالجة الأخطاء وتقديم الحل الجذري لها إضافة إلى المتابعة الحثيثة لخطط التدقيق الداخلي وتعزيز الاستقلالية واختيار مدير التدقيق الداخلي في الشركة

(النعامي، 2014). وتعمل لجنة التدقيق على فحص وتقييم برامج التدقيق الداخلي ودراسة ردود فعل الإدارة للملاحظات المقدمة من المدققين الداخليين فيما يتعلق بالأخطاء والمخالفات من خلال التواصل المباشر والنقاشات والاجتماعات التي تعقد بينهم (AL baidhani, 2016).

### ثانياً: علاقة لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي

يُعد التدقيق الخارجي أسلوباً رقابياً حيويًا يهدف إلى الحد والتقليل من سلوك الإدارة الذي يتصف بالاستغلالية والوصول إلى نقطة ترابط بين مصالح الإدارة والمساهمين (Idris et al, 2018). إن لجنة التدقيق تسعى إلى تعزيز استقلالية المدقق الخارجي انطلاقاً من وجود صلاحيات التعاقد والعزل والتمديد لدى اللجنة بعيداً عن إدارة الشركة، كما أن لجنة التدقيق تقوم بعملية ضبط وتنظيم مهام التدقيق الخارجي والداخلي والتواصل بينهما كما تعمل على حل أية مشاكل قد تنشأ بين الإدارة والمدقق الخارجي وتتابع لجنة التدقيق النتائج التي يتم التوصل إليها من قبل المدقق الخارجي (كشكش، 2020).

### ثالثاً: علاقة لجنة التدقيق مع المستثمرين والأطراف الخارجية

تسعى لجنة التدقيق إلى التأكد من مدى التزام الإدارة بالحفاظ على حقوق المستثمرين وأصحاب المصالح من خلال الدور الإشرافي الذي تقوم به على التدقيق الداخلي والخارجي وعملية إعداد التقارير المالية (Albaidhani, 2016). كما أن تعزيز ثقة الجهات المستفيدة من عملية الإبلاغ المالي في التقارير المالية تنبثق عن قيام لجنة التدقيق بمهامها الموكلة إليها والالتزام بقواعد الحوكمة (عبد الله، 2016).

### رابعاً: علاقة لجنة التدقيق مع مجلس إدارة الشركة

إن الواجبات المهمة الأساسية لمجلس الإدارة تتمحور حول المراقبة الحثيثة والإشراف على كافة عمليات الإبلاغ المالي، قد تم منحها إلى لجنة التدقيق كدور مهم وأساسي (Idris et al, 2018). وانطلاقاً من ذلك تبدأ مهمة لجنة التدقيق بعملية التأكد من صحة القوائم المالية قبل أن يتم صدورها، كما تقوم لجنة التدقيق بإسداء النصح والتعليمات الضرورية بهدف ضمان التزام الشركة بالمعايير الأخلاقية، وتسعى لجنة التدقيق لتهيئة بيئة التواصل الفعال بين مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي (Albaidhani, 2014).

ومما سبق نلاحظ العلاقة التكاملية بين مجلس إدارة الشركة و لجنة التدقيق والمتمثلة بإدارة المخاطر ونظام الضبط والرقابة الداخلي وهو ما حدده المادة (10) من تعليمات الحاكمية

المؤسسية رقم (18) لسنة 2017، حيث لا بد أن تتوفر لدى الشركة سياسة معلنه لإدارة المخاطر بما ينسجم مع طبيعة وعمل الشركة، كما يجب تقييم تلك المخاطر والإفصاح عنها واحتوائها.

وترى الباحثة أن لجنة التدقيق لها دور إيجابي ويظهر واضحاً من خلال العمل على تيسير الأمور وما تقوم به من أنشطة إشرافية ورقابية وتنسيقية واختيار الأساسيات السليمة التي من شأنها إصلاح أي أمر طارئ قد تنحرف الشركة بسببه عن مسارها المحدد والسليم.

## 2-1-8: لجان التدقيق ومهامها في القوانين والتعليمات الأردنية

في بيئة الأعمال الأردنية الكثير من التعليمات والقوانين التي أعطت اهتماماً كبيراً للجان التدقيق من حيث الالتزام بتشكيلها وآلية عملها ومسئولياتها ومن أهم هذه القوانين والانظمة ما جاء في نص قانون رقم (18) لسنة 2017 قانون الأوراق المالية حيث نصت المادة (46):

"أ- على مجلس إدارة المصدر تشكيل اللجنتين الآتيتين من بين أعضائه:

1. لجنة التدقيق وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل من غير التنفيذيين .
2. لجنة الترشيحات والمكافآت.

ب- تُحدد الشؤون المتعلقة باللجنتين المشار إليهما في الفقرة (أ) من هذه المادة ومهام كل منها وصلاحياتها ومدة عملها بموجب تعليمات يصدرها المجلس."

وأيضاً ما جاء في المادة (7) من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 والصادرة عن هيئة الأوراق المالية ملحق (1)، حيث تضمنت إطاراً واضحاً ينظم العلاقات ويحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات على لجنة التدقيق بما يحقق أهداف الشركة وغاياتها سواء فيما يتعلق بضرورة توفر الخبرات المالية لدى أعضاء اللجنة، وكذلك ضرورة قيام الشركة بتوفير الإمكانيات الضرورية ووضعها تحت تصرف اللجنة، والعمل على تقييم الأعمال الإضافية التي يقوم بها المدقق خارج نطاق التدقيق وغيرها من الأمور الضرورية المساهمة في تفعيل دور لجنة التدقيق.

كما أوضحت المادة (15) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة 2004 وتعديلاته حتى سنة 2019 والصادرة عن هيئة الأوراق المالية، هيكلية لجنة التدقيق وأعضائها والاجتماعات الملزمة فيها وأوضحت مهام اللجنة كدراسة التقارير قبل العرض على مجلس الإدارة ودراسة خطة عمل مدقق الحسابات ودراسة إجراءات الرقابة الداخلية وتقييمها، أما ما يتعلق بالصلاحيات فقد منحتم حق طلب أي معلومة من موظفي الشركة وترشيح تعيين المدقق الداخلي ملحق (2).

## المبحث الثاني: طبيعة التدقيق الداخلي ومعايره

1-2-2: تمهيد

2-2-2: تعريف التدقيق الداخلي

3-2-2: نشأة التدقيق الداخلي وعوامل تطوره

4-2-2: أهمية التدقيق الداخلي

5-2-2: أنواع التدقيق الداخلي

6-2-2: العوامل المؤثرة في فاعلية التدقيق الداخلي

7-2-2: قواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي

8-2-2: معايير التدقيق الداخلي

9-2-2: التدقيق الداخلي في القوانين والتعليمات الأردنية

## المبحث الثاني: طبيعة التدقيق الداخلي ومعايره

### 1-2-2: تمهيد

في البدايات كان التدقيق الداخلي مقتصرًا على التدقيق المحاسبي وذلك سعيًا لاكتشاف الأخطاء والعمل على تسجيل العمليات المالية ومن ثم أخذ التدقيق الداخلي شكلاً آخر تزامناً مع التطور الذي شهدته الشركات حيث أصبح أداة فحص وتقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية وحلقة اتصال مع الإدارات المختلفة، وبهذا أصبح التدقيق الداخلي ضرورة لا بد منه في ظل التطورات الحديثة لدى الإدارات سعيًا وراء الحفاظ على الموارد المتاحة والعمل على توفير البيانات المالية وبشكل دوري وذلك عن النشاطات داخل الشركة كافة لغايات مساعدتها في اتخاذ القرارات والعمل على تصحيح الانحرافات المكتشفة (الساعدي، 2019).

### 2-2-2: تعريف التدقيق الداخلي

عرف معهد المدققين الداخليين الدولي Institute of Internal Auditors بأنه نشاط مستقل، وموضوعي واستشاري مصمم ليزيد من قيمة الشركة وتحسين عملياتها، ويساهم في تحقيق أهدافها من خلال منهجية منتظمة لتقييم وتطوير فعالية إدارة المخاطر وعمليات الحوكمة وضبط وإدارة العمليات.

كما أشار النصافي (2017) إن دوائر التدقيق الداخلي تعتبر من أهم الدوائر ضمن الهيكل التنظيم، انطلاقاً من القيام بعمليات المراقبة المستمرة على كافة أنواع الأنشطة التي يتم إدارتها داخل الشركة، لضمان الالتزام بالأسس الواجب إتباعها والتوافق مع الأسس المحاسبية والمالية بما يحقق أهداف المؤسسة بكفاءة وفاعلية وإنتاجية اقتصادية.

كما ذكرت أبو حجر ورويحة (2014) إن التدقيق الداخلي أداة مهمتها الرقابة ذات الهدف حيث تسعى إلى فحص ودراسة البيانات والتحقق من صحتها وصحة السجلات المحاسبية وخلوها من أي خطأ بحيث تقدم صورة للوضع المالي للمنظمة وتقديم الراي الفني وتقديم الخدمة الاستشارية.

وترى الباحثة أن التدقيق الداخلي نشاط يتصف الموضوعية يعمل على رفع كفاءة العمليات داخل الشركة من خلال منظومة فعالة تضمن الالتزام بكافة الأسس المتجانسة مع الأسس المحاسبية مما ينعكس على الصورة الإيجابية الواضحة للأوضاع المالية داخل الشركة.

## 2-2-3: نشأة التدقيق الداخلي وعوامل تطوره

كان هنالك العديد من العوامل التي كانت السبب في نشوء وتطور التدقيق الداخلي ومع ازدياد حجم الشركات وتعقيد الأعمال وظهور الأزمة الاقتصادية في عام (1929) سعت المنشآت الأمريكية جاهدة لتخفيض مصاريف الخدمات التي تقدمها في مكاتب التدقيق الخارجي مما أدى إلى ظهور مفهوم التدقيق الداخلي. حيث ساهم التدقيق الداخلي بدور كبير في التقليل من المخاطر التي كانت تهدد الشركات (المدهون، 2014).

ويمكننا تلخيص العوامل والمؤثرات التي ساهمت في تطور مفهوم التدقيق الداخلي في من النقاط الآتية (حمزه، 2015):

- **ازدياد حجم المشروعات:** حيث أدى ذلك إلى فقدان المؤسسات قدرة السيطرة على الأمور نتيجة انفصال الإدارة عن الملكية.
- **الاتساع الجغرافي للعمليات وازدياد التعاملات ذات النطاق الخارجي أو الدولي:** نظراً للزيادة في حجم المؤسسات جاءت الحاجة ملحة لإنشاء الفروع في مناطق مختلفة إرسال مدقق داخلي للقيام بالأعمال وإنجاز المهمات مثل قياس مدى التزام العاملين بكافة السياسات الإدارية وتقديم مقترحات في كافة الأمور.
- **تفعيل مفهوم السيطرة في المؤسسة:** ويمكن ايجاز مفهوم السيطرة بمعرفة مجلس الإدارة بما يدور داخل المؤسسة وأمورها سعياً لتحقيق الأهداف التي تم التخطيط لها سابقاً إضافة إلى تجاوز المخاطر التي قد تكون متواجدة في بيئة العمل.
- **الاستقلالية التنظيمية والتزايد في المستويات وتعددتها:** كما ذكر سابقاً كبر أحجام المؤسسات والحاجة لفتح الفروع ساهم في تفويض الإدارة العليا المركزية بتسليم المدراء بعض السلطات إلى مديري الفروع لتمكن من التأكد من مدى التزام هؤلاء المديرين بالسياسات حيث كان المدقق الداخلي هو من يقوم بذلك.
- **زيادة متطلبات و احتياجات الإدارة:** يبرز دور الإدارة بتوفير كامل الاحتياجات حيث يرى معهد المدققين الداخليين في المملكة المتحدة أن التدقيق الداخلي يتوجه إلى التركيز على الجانب المالي وينعكس على ما يقوم به المدققون الداخليون للتوسع بتحليل المخاطر التي تعترضهم.

## 4-2-2: أهمية التدقيق الداخلي

تعود الأهمية الكبيرة للتدقيق الداخلي إلى ما يقدمه للشركة من قيمة مضافة كما أشار معهد المدققين الداخليين الدولي في تعريفه للتدقيق الداخلي، حيث تعتبر هذه القيمة المضافة بمثابة الهدف الاستراتيجي للتدقيق الداخلي فهو يتولى مهمة تقديم الاستشارات وتقويم العمل وزيادة فاعلية العمليات والتقليل من المخاطر لذلك يمكن القول أن التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي في المنشآت (الجابري، 2014). والتدقيق الداخلي هو أساس في الرقابة الداخلية ويسعى إلى الترشيح والتقليل من قرارات الإدارة من خلال تقديم المعلومات المناسبة والدقيقة في الأوقات المناسبة (الزهران، 2017).

## 5-2-2: أهداف التدقيق الداخلي

أن هدف التدقيق الداخلي الرئيسي يتمثل في مساعدة أعضاء المنظمة في تحقيق المهام الموكلة بكفاءة، وذلك من خلال العمل على إمدادهم بالمعلومات والإرشادات والخطط التي تصب في صلب الأنشطة التي يتم مراجعتها، هذا بالإضافة إلى مشاركة الإدارة بوضع الاستراتيجيات وتزويدهم بالمعلومات التي تسهل المهمة وفي ذلك إضافة قيمة للمنظمة وتقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر وفاعلية الرقابة وعمليات توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتها (Arowoshegbel at el, 2017).

و غاية التدقيق الداخلي السعي الدائم إلى تحسين العمليات داخل المنظمة انطلاقاً من رسم الخطط الهادفة والموجهة الذي أساسه الخبرة التي لا بد من وجودها لدى المدقق حتى يتمكن من القيام بعمله بكل شفافية وصدق ودقة ، كما يمكن القول أن هدف التدقيق الداخلي هو بمثابة هدف حماية من خلال المقارنات بين المعايير والأداء، وهدف بناء يتمثل تقديم الاقتراحات للخروج من دائرة المخالفات التي قد تقع بين الأداء الواقعي والمعايير (إبراهيم، 2016).

وترى الباحثة أن قيام التدقيق الداخلي بتقديم خدمة التأكيد من أهداف التدقيق الداخلي باعتبارها من المهمات الأساسية والضرورية التي يعترف بها معهد المدققين الداخليين، انطلاقاً من أن التدقيق الداخلي بحد ذاته نشاط توكيدي ولا يقتصر على التقييم فقط، كما أن له الدور الكبير والواضح في السعي لتحقيق الشفافية والحفاظ على الأموال والتصدي لأي انحرافات أو أي نوع من أنواع الفساد سواء الإداري أو المالي.

## 2-2-6: أنواع التدقيق الداخلي

لم تقتصر وظيفة التدقيق على حماية الأصول، وتدقيق العمليات المالية، بل تطور مفهوم هذه الوظيفة لتشمل التدقيق المالي والإداري، وللتدقيق أنواع مختلفة وسنتناول الأنواع الآتية:

### - التدقيق المالي:

يقصد به الفحص الدوري للعمليات المالية والقوائم والسجلات التي تتعلق بالتأكد من الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتفق عليها الأسس الإدارية بالإضافة إلى الأنظمة الأخرى التي تم وضعها والاتفاق على الالتزام بها مسبقاً (إبراهيم، 2016).

### - تدقيق الالتزام:

هو عملية المراجعة لضوابط المراقبة سواء أكانت المالية أو التشغيلية أو العمليات، سعياً للخروج لمعرفة مدى ملائمة هذه الأنظمة التي تم تحديدها بهدف التأكد من مدى الالتزام بالقوانين والتشريعات والأنظمة الموضوعية من قبل الإدارة (الساعدي، 2019).

### - التدقيق التشغيلي:

يقصد به العمل على التأكد من كافة الإجراءات التشغيلية للمعاملات والمستندات والملفات، ضمن حدود المؤسسة والإجراءات المتبعة لديها، وإضافة إلى تتبع الدورات المستندية للعمليات وإعطاء التقييم المناسب لها، ونلاحظ أن هذا النوع من التدقيق يحتاج إلى متسع من الوقت لذلك يتم استخدام البرامج الحاسوبية لمساعدة المدققين في تنفيذ المهام المختلفة (الرمحي، 2017).

وترى الباحثة أن كل نوع من أنواع التدقيق الداخلي له أهمية خاصة وجزئية يعالجها ويتناولها وفق ضوابط وأحكام بما يكفل التوصل إلى الأهداف المرجوة.

## 2-2-7: العوامل المؤثرة في فاعلية التدقيق الداخلي:

أشارت إبراهيم (2016) في دراستها للعوامل المؤثرة في فاعلية وجودة تقارير التدقيق الداخلي حيث تناولت العوامل النابعة من داخل دائرة التدقيق والجانب الآخر ما يتعلق بالعوامل البيئية المحيطة وهي كالاتي:

### أولاً: عوامل داخل دائرة التدقيق الداخلي:

1. سياسة الموارد البشرية في دائرة التدقيق الداخلي والمتمثلة في التعليم والتدريب والعلاقات ما بين الموظفين والوصف الوظيفي وتقييم الأداء.

2. تخطيط التدقيق: و يتضمن إنشاء الأهداف والاستراتيجيات الخاصة بالتدقيق، وهي تربط بين أهداف التدقيق الداخلي مع أهداف المنشأة، وبعدها مساعدة دائرة التدقيق الداخلي للعمل بفاعلية عالية.

3. المهنة: يعتبر التدقيق الداخلي من المهن المعقدة والتي تتطلب خبرة واسعة واطلاع للقيام بتنفيذ عمليات التدقيق بشكل جيد.

4. طرق التدقيق: يستطيع المدققون الداخليون استخدام مفاهيم علم السلوك، مثل القدرة على إدارة الموقف حتى يتم تهيئة وتعزيز الدائرة لقبول المقترحات التي قد يقدمها المدقق الداخلي، فتظهر قوة وقدرة المدقق في المعرفة الواسعة للمهنة، وإدارة الموقف تتضمن إعطاء المقترحات اعتماداً على وعي الدائرة التي تخضع لعملية التدقيق.

### ثانياً: العوامل البيئية:

1. البناء التنظيمي للمنظمة: وجود موقع مستقل لدائرة التدقيق الداخلي على الهيكل التنظيمي للمنشأة يعزز من استقلالية التدقيق الداخلي وبالتالي زيادة فعاليته.

2. توجهات أعضاء مجلس الإدارة: يتم التواصل من خلال الاجتماعات الدورية التي تعقد ما بين مدير دائرة التدقيق الداخلي وأعضاء مجلس الإدارة وهذه اللقاءات من شأنها زيادة تأثير الإدارة على التدقيق الداخلي، وهذا يعزز استقلال التدقيق الداخلي.

3. توجهات الإدارة: فدعم الإدارة من العوامل التي تؤثر في بيئة المنشأة وفاعلية التدقيق الداخلي تتأثر بمتطلبات الإدارة.

### 2-2-8: قواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي

أشار الرمحي (2017) إلى عدد من القواعد المتعلقة بالسلوك المهني لمهنة التدقيق الداخلي وهي كالاتي :

- النزاهة: ومضمونها أن يقوم المدقق الداخلي بأعمالهم بكل أمانة ومسؤولية كاملة بالقانون واكتشاف أية انحرافات والابتعاد عن كل ما يخالف القانون.
- الموضوعية: ويقصد بها عدم التحيز، يشعر المدقق الداخلي أن نتائج مهماتهم وأعمالهم سليمة على أن لا يقوموا بتضحيات على حساب جودة العمل، كما تتطلب الموضوعية أن يكون الحكم لدى المدقق الداخلي نابع من داخله دون التأثر بأيّة جهة، ويجب أن تتم إدارة الأمور التي تهدد الاستقلالية على مستوى المدقق الداخلي منفرداً وعلى مستوى مهمات

التدقيق، كما أن الموضوعية تقتضي أنه على المدققين عدم المشاركة في أية أنشطة من شأنها إضعاف تقييم العمليات وأن لا يقبلوا أي شيء كالهديا أو غيرها.

- **السرية:** ومضمونها أن يكون المدقق الداخلي ذا فكر نير بخصوص استخدام المعلومات المكتسبة أثناء القيام بواجبه و أن لا يستخدم المعلومات لأي مكسب شخصي أو أية طريقة تخالف القانون، أو يبعد عن أهداف أو أخلاقيات المتعارف عليها في المنظمة التي يعمل بها والتي يجب أن يكون لديه علم بها.

- **الكفاءة المهنية:** يجب أن يحرص الرئيس التنفيذي للتدقيق على السعي للحصول على المشورة والمساعدة من أشخاص لديهم قدر جيد من الخبرة في حال افتقر المدققون الداخليون إلى الخبرة التي تساهم في نجاح العملية و أن توفر المعرفة والخبرة تساعد المدقق من القدرة على تقييم مخاطر الاحتيال واكتشافها بالإضافة إلى توفر المعرفة الوافية بأهم مخاطر تكنولوجيا المعلومات والضوابط الرقابية المتعلقة بها، بالإضافة إلى المعرفة بتقنيات التدقيق المعتمدة على التكنولوجيا وفي حال كان المدققون الداخليون ليس لديهم المعرفة أو المهارة أو الكفاءة التي يحتاجها أداء مهمة استشارية معينة هنا يتوجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يسعى للحصول على مشورة ومساعدة أشخاص لديهم الخبرة والمهارة والكفاءة.

## **9-2-2: معايير التدقيق الداخلي الدولية**

تعد معايير التدقيق مستويات للأداء المهني، وقد تم وضعها من قبل الجهات المنظمة للمهنة والهدف منها توفير المستوى الجيد من الضوابط التي تضبط وتحكم عملية التدقيق، كما يتم الاعتماد عليها في الحكم على أداء مدقق الحسابات وبالتالي توفير مستوى معين من الثقة بعمل المدقق، ومن هذا المنطلق قامت الجهات المنظمة للمهنة في بعض البلدان بإصدار المعايير التي أصبحت متعارف عليها ومقبولة حيث قامت كثير من البلدان بتبني تلك المعايير وفي نهاية المطاف اصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين المعايير الدولية التي تبنتها معظم الدول الأعضاء في ذلك الاتحاد (الذنيات، 2017).

## **1-9-2-2: تعريف معايير التدقيق الداخلي**

المعيار كمصطلح يعني الدرجة التي من الأفضل وجودها في غرض معين وجودها مثل قياس أو وزن ويجب الالتزام به ومسايرته وذلك لأنه من خلاله يتم الحكم على دقة أدائهم.(الرمحي، 2017).

وعرفها الذنبيات (2017): هي المعايير الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين هو منظمة دولية تتولى مهمة الاعتناء بكل ما يتعلق بمهنة المحاسبة، وقد كان تأسيس الاتحاد في عام (1977).

كما عرف إبراهيم (2016) المعيار بأنه إشعار مهني مكان صدوره هيئة معايير التدقيق الداخلي ويحتوي على كيفية أداء أنشطة التدقيق الداخلي وتقديم التقييمات لأداء عملية التدقيق.

وترى الباحثة أن المعيار عبارة عن تنبيه أو إشارة مهنية صادرة عن هيئة معايير التدقيق لتحقيق الأهداف المتمثلة في احتواء مهنة التدقيق الداخلي وإعطاء التقييم المناسب للأداء.

## 2-9-2-2: أهمية معايير التدقيق الداخلي

يمكن القول أن أي عمل مهني يجب أن يكون له معايير بمثابة إطار عام يتولى عملية الضبط عمل المهنيين ويحدد مسارهم وهذا ما ينطبق على مجال التدقيق لأن المعايير تساهم في تنظيم عملية التدقيق فتصبح إجراءات التدقيق ذات قابلية للتوقع سواء من طرف المدققين أو مستخدمي تقارير المدققين وبالتالي تضيق فجوة أداء المدققين والسعي للارتقاء به و الحكم على هذا الأداء حيث أن المعايير بمثابة مستويات أداء يمكن الاحتكام إليها سواء في عمليات الرقابة على الجودة، كما أن معايير التدقيق قابلة للتطبيق على كافة البيانات المالية بغض النظر عن حجم العميل وطبيعة نشاط المؤسسة أو نوع الصناعة التي يعمل بها كما أنها قابلة للتطبيق على المؤسسات سواء الربحية وغير الربحية. كما أن إصدار المعايير يساعد في تلبية توقعات المجتمع عن دور المدقق وأهم مسؤولياته.(الذنبيات،2017).

كما تظهر أهمية معايير التدقيق الداخلي في كون الالتزام بها يحقق الأهداف التي يسعى إليها عند ممارسة المهام، أي أنها أسس يعتمد عليها المدقق هذا من جانب أما من جانب آخر يتعلق بالإدارة على وجه التحديد أنه يساعدها في الاعتماد على الأمور المؤكدة التي يقدمها لها المدققون الداخليون عند أداء المهام والوظائف في المنشأة وذلك من خلال الوعي بالمعايير وفهمها والالتزام بها على أكمل وجه، وكما أنه لا يختلف في ضرورتها بالنسبة للمدقق الخارجي حتى يكون مطمئن لدقة عمل المدققين الداخليين وكفاءته وكما أن للمعايير أهمية تظهر بمثابة مرشد يتم الاعتماد عليها في إعداد المواد التدريبية للمهنيين الذين يحتاجون إلى الخبرة والمعرفة كون دخولهم حديث ويحتاجون

إلى المزيد من التدريب والمعرفة وكما أن معايير التدقيق الدولية تشجع التعاون بين منشأة التدقيق المحلية والدولية إضافة إلى أنها الأقرب إلى التجانس بين الدول المختلفة مقارنة مع المعايير المحلية (الشحنة، 2015).

### 2-2-9-3: أهداف معايير التدقيق الداخلي

أشارت إبراهيم (2016) في دراستها إلى أن المعايير تهدف إلى التأكد من مدى جودة وصحة عملية التدقيق حيث تساند هذه المعايير التدقيق الداخلي من خلال جودة الأداء المهني مثل الموضوعية والكفاءة المهنية وتحتوي أهداف المعايير على الآتي:

1. السعي إلى وضع الأسس أو القواعد التي تعطي صورة على ما يجب أن تكون عليه بيئة ممارسة مهنة التدقيق الداخلي.
2. تحديد الإطار الأساس لتقييم أداء التدقيق الداخلي.
3. العمل على تطوير جودة العمليات التنظيمية داخل المنشأة سعياً للحفاظ على سير العملية بشكل جيد ومنظم وبأقل الأخطاء والانحرافات.
4. توفير الإطار الآمن لتنفيذ أنشطة التدقيق سعياً لإضافة القيمة للشركة.

### 2-2-9-4: معايير التدقيق الداخلي الدولية

حيث تم تقسيم معايير التدقيق الداخلي الدولية إلى مجموعتين رئيسيتين:

#### - أولاً: معايير الصفات:

حيث أشارت إبراهيم (2016) بأنها مجموعة المعايير التي تتناول الصفات التي لا بد من توافرها في كل من إدارة أو قسم التدقيق الداخلي داخل المؤسسة أو المنشأة، مثل الاستقلالية والموضوعية والعناية المهنية والجودة في أداء الأعمال التدقيقية:

1. **الأهداف والصلاحيات** : يأخذ هذا المعيار رقم (1000) من المعايير الدولية وكان مضمون هذا المعيار ما يجب أن يحتويه ميثاق التدقيق الداخلي من أهداف وصلاحيات ومسؤوليات مع ضرورة الإقرار بتعريف التدقيق الداخلي والأخلاقيات التي يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
2. **الاستقلالية** : ويأخذ رقم (1100) من المعايير الدولية حيث يختص بأداء أعمال التدقيق الداخلي، ضمن البناء التنظيم، على أن يتم الابتعاد عن الأمور التي يمكن أن تؤدي إلى تضارب المصالح بالإضافة إلى الكشف عن كافة الأوضاع التي يمكن أن تؤدي إلى إضعاف الاستقلالية والموضوعية.

3. **المهارات والعناية المهنية:** يأخذ هذا المعيار رقم (1200) من المعايير الدولية أي أن يمتلك المدققون المعرفة والكفاءة أثناء أداء أعمالهم وبالإضافة إلى سعيهم لتحسين مهاراتهم باستمرار من أجل تقديم أفضل ما لديهم.

4. **برنامج ضمان وتحسين الجودة:** يأخذ هذا المعيار رقم (1300) وذلك يتعلق بإجراءات التقييمات سواء الداخلية أو الخارجية لضمان جودة الأعمال والشكل النهائي ومضمون التقارير التي ترتبط ببرنامج الجودة والجهة المستقبلة للتقرير.

### ثانياً: معايير الأداء:

أطلق الذنبيات (2017) على معايير الاداء اسم معايير العمل الميداني حيث أن هذه المعايير تتعلق بعملية تنفيذ الإجراءات التدقيقية المختلفة، وتضمنت المعايير الآتية:

1. **التخطيط والإشراف:** يأخذ هذا المعيار رقم (2000) من المعايير الدولية يتوجب على المدقق القيام بوضع الاستراتيجيات والتخطيط السليم لرسم المسار السليم لعملية التدقيق وأن تتميز بالوضوح وأن تكون المهمات مفصلة من حيث مواعيدها ومن سيقوم بأدائها بالإضافة إلى الإشراف الكافي على الأعمال التدقيقية.

2. **معيار دراسة وفهم نشاط المنشأة وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية ذات الصلة بالبيانات المالية:** يأخذ هذا المعيار رقم (2100) من المعايير الدولية وهنا غاية المدقق من ذلك تحديد حالات الغش والانحرافات المادية في البيانات المالية حتى يقوم بعملية تصميم طبيعة وحجم توقيت اختبارات التدقيق.

3. **الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة وذات موثوقية:** يأخذ هذا المعيار رقم (2200) من المعايير الدولية، مثال المستندات والتقارير ونتائج الاستفسارات والتقديرات والاستنتاجات وعمليات الاحتساب التي يبني عليها المدقق حكمه. وكما أشارت إبراهيم (2016) أن معيار التخطيط للمهمة أنه يجب على المدققين الداخليين القيام بعمليات التحديث وتوثيق خطط العمل المتعلقة بمهام التدقيق والأهداف التي تسعى لتحقيقها والموارد التي تحتاجها العمليات.

4. **تنفيذ المهام:** ويتضمن تحديد المعلومات التي تتصف بالكفاءة والملاءمة والموثوقية وتحليلها وتسجيلها وإضافة إلى الإشراف عليها بشكل هادف يضمن التوصل إلى جودة التدقيق المطلوبة (إبراهيم، 2016).

5. **تبليغ النتائج:** يأخذ هذا المعيار رقم (2100) من المعايير الدولية حيث يتطلب وصفاً للنتائج حيث تأخذ شكل التقرير.

6. **مراقبة سير العمل** : يأخذ هذا المعيار رقم (2500) من المعايير الدولية يتطلب المعيار المحافظة على متابعة نتائج عمليات التدقيق التي تم إيصالها للإدارة لغايات التأكد من قبول الإدارة للمخاطر في حال عدم اتخاذ التدابير اللازمة.

7. **قبول الإدارة العليا للمخاطر** : يأخذ هذا المعيار رقم (2600) من المعايير الدولية يتطلب هذا المعيار رفع المسألة للإدارة العليا في حال قبول الإدارة لمستوى مرتفع للمخاطر غير المقبولة للمنشأة.

#### 2-2-10: التدقيق الداخلي في القوانين والتعليمات الأردنية

لقد كانت الاهتمامات بالتدقيق الداخلي منخفضة في القوانين والتعليمات الأردنية فمن خلال الاطلاع على قانون الأوراق المالية (76) لسنة 2002 والصادر عن هيئة الأوراق المالية وقانون البنوك رقم (28) لسنة البطوش(2000) وتعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة في عام 2004 ومشروع دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان يلاحظ أنه لم تتطرق هذه القوانين إلى موضوع التدقيق بأيّة صورة. و مع صدور قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة (2017) / المادة (46) وتعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة 2004 وتعديلاته حتى سنة 2019، حيث بينت بشكل أكثر تفصيلاً من القوانين والتعليمات السابقة لمهام وواجبات لجان التدقيق والتعليمات الخاصة بها.

## المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين لجان التدقيق والتدقيق الداخلي

1-3-2: تمهيد

2-3-2: أهمية لجان التدقيق للتدقيق الداخلي

3-3-2: طبيعة العلاقة بين لجان التدقيق و نشاط التدقيق الداخلي

### المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين لجان التدقيق والتدقيق الداخلي

#### 1-3-2: تمهيد

في بعض الأحيان تكون علاقات العمل غير مفهومه و تميل إلى شيء من التعقيد ومبهمه كما قد يتوقع الإنسان من علاقة ما أمورًا كثيرة إلا أنه قد يقع بسوء الفهم وبالتالي الحصول على نتائج سلبية. و أما في ما يخص العلاقة بين لجنة التدقيق والرئيس التنفيذي والتي قد تصنف من العلاقات الضعيفة وقد يؤدي ذلك الأمر إلى حدوث سوء الفهم بالإضافة إلى أنشطة التدقيق غير المزودة بالموارد الفاعلة واختفاء مصطلح الاستقلالية وعلو سقف حالات تقصير وتقديم والخدمات غير المجدية التي ليس لها دور في الرقي إلى أي مستوى كان. لذلك لا بد أن يكون لدى كل من الرئيس التنفيذي للتدقيق ولجنة التدقيق الاطلاع لكل ما يتعلق بمجال العمل والتنظيمات وأن يكون هنالك تفاعل جاد (إبراهيم، 2016).

#### 2-3-2: أهمية لجان التدقيق للتدقيق الداخلي

تحظى لجنة التدقيق بأهمية واضحة انطلاقاً من الدور الذي تقوم به في عمليات الإشراف والرقابة على عملية إعداد القوائم المالية وتقويم نظم الرقابة الداخلية ورفع استقلالية المدقق الداخلي، مما يزيد من جودة ونزاهة القوائم المالية وبالتالي تظهر مدى كفاءة مجلس الإدارة في تدعيم مركز الشركة من خلال زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية. كما تتجلى أهمية لجان التدقيق من خلال المنافع المتوقعة منها، والتي يمكن ان تقدمها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة، مثل مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والداخلي والمساهمين وأصحاب المصالح (حميدي وآخرون، 2017)

#### 3-3-2: طبيعة العلاقة بين لجان التدقيق و نشاط التدقيق الداخلي

اولاً: ما يتوقعه التدقيق الداخلي من لجنة التدقيق:

تظهر العلاقات في الشراكة بشكل متين حيث لا بد أن يكون من ضمن الهيكل التنظيمي لكل شركة لجنة تدقيق لديها القدرة العالية لتقديم الدعم لإدارة الشركة التي أصبحت أنشطتها تتصف بالتعقيد وكما لا بد أن تكون أنشطة التدقيق الداخلي غير مبهمه فيما تتطلع إلى تحقيقه وتريده من لجنة التدقيق من حيث الدعم واتخاذ المسار الصحيح، وذلك له أهمية خاصة فيما يتعلق بعدم القناعة باقتراحات الإدارة من أجل دعم الرئيس التنفيذي للتدقيق حتى يتمكن من مواجهة الإدارة وفتح الحوارات المجدية معها. كما يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق والتدقيق الداخلي أن

يطلب من لجنة التدقيق التضامن. كما يمكن القول أن تأدية التدقيق الداخلي لوظائفه الحديثة يتطلب مساهمة لجنة التدقيق في العمل على تطوير الأداء من خلال معايير السمات التي تصب في الجهات التي تقدم أنشطة التدقيق الداخلي مثل السعي إلى التطوير المستمر الاستقلال التنظيمي والكفاءة والعناية المهنية اللازمة. أما ما يتعلق بمعايير الأداء فإنها تتناول وصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي، التي من خلالها يتم تقييم أداء الشركة مثل غايات أنشطة التدقيق والتخطيط والسياسات والإجراءات المختلفة (البطوش، 2015).

يضع الرئيس التنفيذي توقعاته أن يكون التدقيق محط اهتمام لجنة التدقيق، بالمقابل تتوقع هي من أي مشرف يعمل على توجيهه وقيادة تطوير ونجاح هذا التفاعل هو أن أعضاء لجنة التدقيق لديهم وقت محدود بسبب الالتزامات، وكما لا بد أن يكون هنالك حوارات مفتوحة ومتبادلة بينهم وأن لا تقتصر على أوقات الاجتماعات المحددة. ولا بد من التزام أعضاء لجنة التدقيق بالاجتماعات، حيث يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق والقادة الرئيسيين للتدقيق الداخلي مناقشة الطرق وخطط التدقيق المستقبلية وآلية التدقيق الداخلي لتحليل البيانات والخطورة التي قد تواجه آليات العمل وأيضاً الإجراءات المتعلقة بالأخلاقيات والالتزام بالقواعد وبالإضافة إلى التغذية الراجعة من لجنة التدقيق حول وجهات نظرهم في المخاطر والشروط المفروضة على الصعوبات التي تتم مواجهتها مع الإدارة العليا. حيث يتواصل الرئيس التنفيذي مع الاطراف كافة ويدعوهم للاجتماع عبر اية تقنية، وإعطاء الوقت الكافي لطرح الاستفسارات، حيث يمكن القول أن المشاركة المرئية تعمل على تهيئة مناخ مختلف للغاية داخل التدقيق الداخلي حيث تسهل عملية التواصل والوصول إلى لجنة التدقيق، وكما لا يجب معاقبة اي عضو في فريق التدقيق بسبب تناول المسائل الصعبة أو موضوع دقيق في التدقيق. (معهد المدققين الداخليين، 2019)

### ثانياً: متطلبات لجنة التدقيق من التدقيق الداخلي:

يصل التدقيق الداخلي إلى أعلى مستويات الكفاءة عندما يلتزم بمعايير معهد المدققين الداخليين، وتتوافق الموارد وإمكاناتها مع الخطط التنظيمية والكفاءات الأساسية للعمل. وتطلب لجنة التدقيق عدة أمور أثناء قيامها بعملها بالالتزام بمعايير معهد المدققين الداخليين، أن تشترط على موظفي التدقيق الداخلي الحصول على الشهادات ذات العلاقة التي تثبت المعرفة والفاعلية المهنية. وكما يمكن أن نلاحظ المستوى الناضج للتدقيق من خلال عمليات التحليل للبيانات وبرامج التدقيق والمهارة في عملية احتواء المخاطر ونماذج التدقيق لتطوير القدرات وبيئة أوراق عمل آلية، ويجب أن يتناول التدقيق الداخلي البحث واستكشاف المخاطر والسعي لعلاجها وبالتالي يمكن وصف العمليات التي يقوم بها بأنها تحقق الكفاءة للمنشأة. لذلك يجب أن تطلب لجنة التدقيق وضع

الخطط التي تتصف باستراتيجية عالية ورسمية للتدقيق الداخلي. والانتظام في الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بنتائج التدقيق الداخلي والتزام الرئيس التنفيذي للتدقيق كما تطلب أيضاً الملحوظات من الإدارة التنفيذية على نتائج التدقيق الداخلي والسعي لعلاقة فاعلة ناجحة بين التدقيق الداخلي والخارجي مع وجود أدلة على تحقيق العوائد التعاونية المجدية. السعي إلى التوازن في تغطية التدقيق التقليدي والمراجعات مع تلك الحديثة، وتطلب أن يحصل الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي على التقارير الشاملة من كافة الجهات والمتضمنة كافة الأعمال للجنة التدقيق. وكما أنه من المتوقع من قائد نشاط التدقيق الفاعل والمتصف بالنضج أن يكون دائم المشاركة في اجتماعات الإدارة التنفيذية التي تتناول الخطط والعمليات والاستراتيجيات من خلال النقاشات المختلفة واقتراح الحلول المناسبة. أي ينبغي أن يكون التدقيق الداخلي موضع الاهتمام. والمطلوب من لجنة التدقيق أن يكون دورها أساسياً للنجاح الشامل لنموذج الحوكمة الخاص بالمنشأة، ويجب أن يكون الرئيس التنفيذي للتدقيق موضع للمساءلة والإجابة على الاستفسارات كافة حول موضوعات التدقيق المختلفة. (معهد المدققين الداخليين، 2019)

## المبحث الرابع: الدراسات السابقة

1-4-2: الدراسات باللغة العربية

2-4-2: الدراسات باللغة الأجنبية

3-4-2: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

4-4-2: جدول ملخص الدراسات السابقة

## المبحث الرابع: الدراسات السابقة

### 1-4-2: الدراسات باللغة العربية

دراسة الشاعر (2019): بعنوان "تأثير خصائص لجنة التدقيق على الإفصاح الطوعي: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين"

هدفت الدراسة لبيان أثر خصائص لجنة التدقيق على الإفصاح الطوعي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين. حيث اعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضيات الدراسة وبيان العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (E-views). ولقد أظهرت نتائج الدراسة أن (67%) من المصارف المدرجة في بورصة فلسطين تقوم بالإفصاح الطوعي، وأنه لا يوجد أثر لكثير من خصائص لجنة التدقيق على الإفصاح الطوعي، وكما خلصت نتائج الدراسة إلى أن عدد مرات اجتماعات لجنة التدقيق ونسبة الأسهم التي يملكها عضو لجنة التدقيق لها الأثر على الإفصاح الطوعي، و من أهم توصيات الدراسة أن يتوفر لدى أعضاء لجنة التدقيق الخبرات المالية والمحاسبية، وضرورة العمل على زيادة عدد مرات اجتماعات أعضاء لجنة التدقيق نظرًا للزيادة المستمرة في عدد المصارف.

دراسة موسى (2019): " أثر خصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية"

هدفت الدراسة لبيان أثر خصائص لجنة التدقيق المتمثلة في المتغيرات (الخبرة المالية، استقلالية لجنة التدقيق، حجم لجنة التدقيق، اجتماعات لجنة التدقيق) على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي. تمثل مجتمع الدراسة في كافة البنوك المدرجة في بورصة عمان، وتمثلت عينة الدراسة في البنوك التجارية والإسلامية الأردنية. واستخدم برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل بيانات الدراسة. واطهرت نتائج الدراسة أن البنوك الأردنية تقوم بمستوى إفصاح اختياري في التقارير المالية السنوية مرتفع نسبيًا حيث بلغ متوسط نسبة الإفصاح (78.818%) في عينة الدراسة. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين خصائص لجنة التدقيق (حجم لجنة التدقيق والخبرة المالية) ومستوى الإفصاح الاختياري، أوصت الدراسة بضرورة توعية مستخدمي التقارير المالية السنوية واطلاعهم على نتائج وانعكاسات مستوى الإفصاح الاختياري على القرارات الاستثمارية الخاصة بهم.

دراسة صحراوي (2018): بعنوان "أثر خصائص لجنة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح  
دراسة عينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بمؤشر CAC40"

هدفت الدراسة لبيان أثر خصائص لجنة التدقيق ممثلة بأبعدها (عدد اجتماعات، حجم، استقلالية اللجنة) في الحد من إدارة الأرباح. تم تطبيق الدراسة على عدد من الشركات المدرجة بمؤشر CAC40 مكون من (15) شركة فرنسية خلال عامي (2015-2017). خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين حجم لجنة التدقيق وإدارة الأرباح، يرجع ذلك إلى أن الزيادة في عدد أعضاء لجنة التدقيق يؤدي لانخفاض فاعلية لجنة التدقيق في القيام بمهامها، علاقة موجبة بين العائد على الأصول (متغير ضابط) وإدارة الأرباح، وهذا يدل على أن الشركات ذات العائد على الأصول الكبير تزيد فرصة ممارسة إدارة الأرباح، ووجود علاقة موجبة بين استقلالية لجنة التدقيق وإدارة الأرباح. أوصت الدراسة بضرورة أن تتكون من لجان التدقيق من الأعضاء الفاعلين دون الحاجة إلى عدد كبير في الأعضاء، وضرورة الالتزام بقواعد الحوكمة عند تشكيل اللجان، وفرض عقوبات على الشركات الممارسة لإدارة الأرباح.

دراسة شبيطة وشطناوي (2020): بعنوان "أثر خصائص لجان التدقيق على كفاءة رأس المال  
الفكري في البنوك التجارية الأردنية".

هدفت الدراسة لبيان أثر خصائص لجان التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية. ولتحقيق ذلك الهدف اعتمدت الدراسة على تحليل التقارير المالية في (12) بنك من البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان في الفترة من (2012-2017). استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي كما تم استخدام مدخل بيانات السلال الزمنية المقطعية وأنموذج الانحدار المشترك لدراسة تأثير المشترك لخصائص لجان التدقيق ومتغيرات الرقابة على كفاءة رأس المال الفكري. أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية الأردنية تتماشى مع متطلبات والتعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسية للبنوك بما يتصل بتشكيل لجان التدقيق. وأوضحت النتائج إلى وجود أثر إيجابي لخصائص لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية، وأظهرت الدراسة عدم وجود أثر معنوي لعدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق و للمؤهل المحاسبي أو المالي ولاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق ولنسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم البنك على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية. في ما يخص متغيرات الرقابة فقد توصلت الدراسة إلى أن العائد على السهم وحجم البنك له أثر موجب وذو دلالة إحصائية على كفاءة رأس المال الفكري.

**دراسة العنزي (2017): بعنوان "أثر لجنة التدقيق على رفع الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة الكويتية".**

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين لجنة التدقيق في الشركات المساهمة الكويتية، استقلالية وحجم لجنة التدقيق وعدد المرات التي اجتمعت فيها مع المدقق الخارجي والداخلي ومسؤولياتهما، وبين جودة الإفصاح في القوائم المالية. و استخدمت الدراسة برنامج (spss) لتحليل البيانات، وكما استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات أفراد عينة الدراسة، إضافة إلى استخدام تحليل التباين الأحادي وتحليل الانحدار الخطي لاختبار فرضيات الدراسة. و عينة الدراسة تكونت من (67) شركة مدرجة في بورصة الكويت. خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية لخصائص لجنة التدقيق على رفع جودة الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة الكويتية، بالإضافة إلى وجود أثر لمجالات (عدد مرات اجتماعات اللجنة، استقلالية الأعضاء، اجتماعات اللجنة مع المدقق الخارجي والداخلي)، وعدم وجود أثر لمجالات والخبرة والمعرفة المالية والمحاسبية لواحد من أعضاء لجنة التدقيق على الأقل، عدد أعضاء اللجنة) على رفع جودة الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة الكويتية. أوصت الدراسة الى ضرورة الحرص على أهمية الخبرة والمعرفة المحاسبية والمالية لأعضاء لجنة التدقيق وضرورتها في رفع جودة الإفصاح المحاسبي في الشركات، كما أوصت الدراسة إلى أهمية التركيز على خصائص تشكيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الكويتية بما يتلاءم مع أحكام القانون والتقييد به.

**دراسة قادري وآخرون (2018) بعنوان "أثر خصائص لجان التدقيق على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية، دراسة تطبيقية".**

هدفت الدراسة لبيان أثر خصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية. ولقد تمّ تطبيق الدراسة على عينة من الشركات المدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية وذلك خلال الفترة (2014-2016). ولقد اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام بيانات السلاسل الزمنية. وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من مؤشر خصائص لجان التدقيق واجتماعات لجان التدقيق واستقلالية أعضاء لجان التدقيق وملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية ، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من الخبرة المالية والمحاسبة

لأعضاء لجان التدقيق حجم لجان التدقيق، على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية .

**دراسة المرعي (2009): بعنوان " دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية" : دراسة ميدانية.**

هدفت الدراسة لبيان دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلية في شركات التأمين الأردنية. حيث الدراسة على عدد (29) شركة مساهمة عامة في سوق عمان المالي في مركز إيداع الأوراق وتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل (البرنامج الإحصائي SPSS) لتحليل نتائج هذه الدراسة والأساليب الإحصائية الوصفية كالوسط الحسابي ومقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري، واختبارات الفرضيات واختبار كرونباخ ألفا لاختبار درجة مصداقية البيانات. وخلصت الدراسة إلى وجود دور للجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، وأظهرت النتائج وجود دور للجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية حيث أن لجنة التدقيق تتأكد من التزام دائرة التدقيق بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة والقوانين. وأوصت الدراسة إلى ضرورة تفعيل المادة (46) من قانون الأوراق المالية رقم (76) فيما يخص تشكيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة، وكذلك أوصت بأهمية عقد الاجتماعات بشكل دوري، وضرورة توفر الخبرات المالية لدى أعضاء اللجنة.

**دراسة سيسالم (2018): بعنوان "أثر خصائص لجنة التدقيق على رأي المدقق الخارجي: دراسة تطبيقية على البنوك في بورصة فلسطين"**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر خصائص لجنة التدقيق (حجم اللجنة، عدد مرات اجتماع اللجنة خلال السنة، الخبرة المحاسبية، استقلالية أعضاء لجنة التدقيق) على رأي المدقق الخارجي في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، حيث كان مجتمع الدراسة (6) مصارف خلال الفترة من (2010-2016). وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير لخصائص لجنة التدقيق محل الدراسة على رأي المدقق، ووجود علاقة معنوي بين رأي المدقق كمتغير تابع وبين كافة خصائص لجنة التدقيق. أوصت الدراسة بضرورة تحديد مفاهيم الاستقلالية الواجب توافرها في أعضاء لجان التدقيق والتأكد من عدم وجود مصالح أو منافع ذاتية لأعضاء، كما أوصت سلطة النقد بوضع شروط واضحة ومحددة للاستقلالية والمؤهلات المطلوبة في أعضاء لجان التدقيق عند اختيارهم.

2-4-2: الدراسات باللغة الاجنبية  
دراسة (Malhotra and Mishra, 2016)

**"Audit Committee Characteristics and Earnings Management:  
Evidence from India"**

دراسة بعنوان " خصائص لجنة التدقيق وإدارة الأرباح: دليل من الهند "

هدفت الدراسة لبيان أثر خصائص لجنة التدقيق بدلالة أبعادها (عدد الاجتماعات، حجم اللجنة، خبرة الأعضاء واستقلالية الأعضاء، العضوية المتعددة) في التقليل من إدارة الأرباح في الشركات الهندية. طبقت الدراسة على (130) شركة مدرجة في سوق مومباي للأوراق المالية تمثل عينة الدراسة وذلك لفترة ثلاث سنوات (2013 – 2015)، وكما تم اعتماد الدراسة نموذج جونز المعدل في التعرف على ممارسة إدارة الأرباح، إضافة إلى الاعتماد على التقارير المنشورة للشركات للتعرف على خصائص التدقيق. خلصت نتائج الدراسة إلى أن الزيادة في حجم لجنة التدقيق له أثر ذو دلالة إحصائية على مستوى إدارة الأرباح. وأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على درجة ممارسة إدارة الأرباح، وعدم وجود اثر ذي دلالة إحصائية لخبرة أعضاء لجنة التدقيق على درجة إدارة الشركات لأرباحها. وأوصت الدراسة إدارة الشركات الى أهمية تقييم فاعلية لجان التدقيق والامتثال لقواعد وآليات الحوكمة في عملية تكوين لجان التدقيق، وأوصت بضرورة إجراء التدابير الإضافية التي تساعد على الحفاظ على سلامة البيانات المالية.

دراسة (Moses, 2016)

**"Audit Committee Number of Meeting and Earning Management  
in Quoted Nigerian Banks".**

دراسة بعنوان "عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق وإدارة الأرباح في المصارف النيجيرية المدرجة".

هدفت الدراسة لبيان أثر عدد مرات الاجتماعات التي تقوم بها لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية والمصارف التي تم إدراجها في بورصة نيجيريا. ولقد طبقت الدراسة على خمسة عشر مصرفاً يتداول أسهمها في بورصة نيجيريا في نهاية عام(2019)ولقد حلت البيانات باستخدام تقنيات الانحدار ومعامل الارتباط باستخدام برنامج SPSS. خلصت الدراسة إلى أنه لا

يوجد أثر كبير لعدد مرات الاجتماعات لأعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف النيجيرية. أوصت الدراسة إلى أهمية التزام أعضاء لجنة التدقيق في المصارف النيجيرية بالاجتماعات الدورية والكافية سعيًا للتأكد من سلامة القوائم المالية للحد من سلوك إدارة الأرباح.

**دراسة (Salleh and Haat, 2014)**

### **"Audit Committee and Earnings Management: pre and post MCCG)**

**دراسة بعنوان " لجنة التدقيق وإدارة الأرباح قبل وبعد مدونة حوكمة الشركات الماليزية".**

هدفت الدراسة لبيان أثر لجنة التدقيق في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق مدونة حوكمة الشركات الماليزية المحدث في العام(2007) في الشركات المدرجة بورصة ماليزيا. وقامت الدراسة بعمل مقارنة بين فاعلية خصائص لجنة التدقيق بأبعادها (الإفصاح عن نشاط لجنة التدقيق، الخبرة، الاستقلالية، الحجم، تواتر الاجتماعات،) على إدارة الأرباح والمعبر عنها بالمستحقات الاختيارية بعد التحكم بمتغيرات هي (الرافعة المالية، حجم الشركة، حجم مجلس الإدارة). وكما طبقت الدراسة على (280) شركة في الأعوام من (2005-2009). وتم اعتماد نموذج جونز المعدل لفحص مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح. وخلصت نتائج الدراسة أن كل من (تواتر الاجتماعات والاستقلالية و الخبرة، والإفصاح عن نشاط اللجنة)، أثر سلبياً على إدارة الأرباح بعد التحكم في حجم الشركة وحجم مجلس الإدارة والرافعة المالية، وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط كبير لكل من حجم لجنة التدقيق وعقد لجنة التدقيق لاجتماعات مع المراجع الخارجي دون حضور المدراء التنفيذيين مرتين في السنة على الأقل بممارسة إدارة الأرباح. أوصت الدراسة الى ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث في ما يتعلق بدور لجان التدقيق في إيقاف إدارة الشركات في إدارة أرباح الشركة.

**دراسة (Habbash et al, 2013)**

### **"The Effect of Audit Committee Characteristics on Earnings Management: Evidence from United Kingdom "**

**دراسة بعنوان : تأثير خصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح : دليل من المملكة المتحدة"**

هدفت الدراسة لبيان مدى وجود أثر لخصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في مؤشر (FTSE 350) للفترة من (2006-2007). ولقد تم اختيار

خصائص نوعية للجنة التدقيق (الاستقلالية وعدد الأعضاء وعدد الاجتماعات و قطاع الصناعة و مكافأة أعضاء مجلس الإدارة و الخبرة المالية و ملكية أعضاء اللجنة، من خارج مجلس الإدارة قطاع الإدارة مؤشر (FTSE100) على إدارة الأرباح، حيث تم استخدام نموذج ( Kothari et al.2005) للتأكد من مدى انخراط الشركات في أنشطة إدارة الأرباح. وخلصت نتائج الدراسة أن يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين المستحقات التقديرية المطلقة والمعبر عنها بإدارة الأرباح وبين خصائص لجنة التدقيق بغض النظر عن طبيعة الصناعة، كما أظهرت النتائج أن بعض الخصائص لديها تأثير سواء بالزيادة أو النقصان على إدارة الأرباح. أوصت الدراسة إلى أهمية إعادة النظر في الأوضاع التنظيمية للجان التدقيق، وكما أوصت الدراسة المدققين الخارجيين بضرورة الحذر من الثقة في شكل لجنة التدقيق مقارنة مع جوهرها.

دراسة (kartal, 2018)

## Adequacy of audit committees: A study of deposit banks in Turkey.

دراسة بعنوان: مدى كفاية لجان التدقيق: دراسة على مصارف الإيداع في تركيا"

هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى كفاية لجان التدقيق في تركيا بناء على اتجاهات التشريعات والممارسات سواء الوطنية أو الدولية على المصارف في تركيا. واستخدمت الدراسة الاستبانة والمقابلات، وكانت عينة الدراسة (6) مصارف في تركيا بالإضافة إلى أسماء المصارف غير مسموح بها في القانون المصرفي التركي. خلصت نتائج الدراسة تحديد أوجه الضعف في هيكل لجان التدقيق والرقابة الداخلية حيث تفاوتت كفاية لجان التدقيق من حيث إنه من الضروري تحديث عضوية لجنة التدقيق ومجلس إدارة المصارف وذلك لغايات الاطلاع على الواجبات بشكل جيد واكثر كفاءة، كما خلصت الدراسة أيضاً إلى لم يتم تشكيل لجنة لاختبار أعضاء لجان التدقيق ولكن تم التناوب فيما بين الأعضاء مع أعضاء لجان التدقيق. أوصت الدراسة أنه يجب إجراء التغييرات التشريعية وذلك بغرض تعزيز مكانة لجان التدقيق في المصارف، وأوصت اللجنة بعدم المشاركة من قبل المدير التنفيذي في لجان التدقيق لأن ذلك يتضارب مع المصالح، وأنه يمكن تقييم عمل لجان التدقيق من خلال مجلس الإدارة أو الشركات والمساهمين أو أي طرف ثالث.

### 2-4-3: ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تفرد الدراسة الحالية عن كل الدراسات السابقة وحسب علم الباحثة في تناولها دراسة أثر لجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية حيث

طبقت على الشركات الصناعية المساهمة العامة في البيئة الأردنية. أما الدراسات التي أجريت في الأردن، فتعتبر قليلة وما تزال محدودة.

#### 4.4.2: ملخص الدراسات السابقة

##### جدول رقم (1): ملخص الدراسات السابقة

عنوان الدراسة	الباحث	السنة	هدف الدراسة	النتائج	الاستفادة
<b>الدراسات باللغة العربية</b>					
تأثير خصائص لجنة التدقيق على الإفصاح الطوعي: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين	الشاعر	2019	هدفت الدراسة لبيان أثر خصائص لجنة التدقيق على الإفصاح الطوعي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين.	أظهرت الدراسة أنه لا يوجد أثر لعدد من خصائص لجنة التدقيق على الإفصاح الطوعي، إضافة إلى أن للخاصيتين عدد مرات اجتماعات لجنة التدقيق ونسبة الأسهم التي يملكها عضو لجنة التدقيق لها الأثر على الإفصاح الطوعي	استفادت الباحثة من هذه الدراسة في إثراء الإطار النظري.
أثر خصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية	موسى	2017	هدفت الدراسة لبيان أثر خصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين خصائص لجنة التدقيق كحجم لجنة التدقيق و الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح الاختياري	استفادت الباحثة في الاعتماد على المنهجية المستخدمة في الدراسة الحالية
أثر خصائص لجنة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح	صحراوي	2018	هدفت الدراسة لبيان معرفة أثر خصائص لجنة التدقيق استقلالية وحجم وعدد الاجتماعات في الحد من سلوك إدارة الأرباح.	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبه بين استقلالية لجنة التدقيق وإدارة الأرباح، وعدم وجود أثر لاستقلالية لجنة التدقيق على مستوى المؤسسات الفرنسية على سلوك إدارة الأرباح.	استفادت الباحثة من هذه الدراسة في إثراء الإطار النظري.

عنوان الدراسة	الباحث	السنة	هدف الدراسة	النتائج	الاستفادة
أثر خصائص لجان التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية.	شبيطة وشطناوي	2020	تهدف الدراسة لبيان أثر خصائص لجان التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية.	خلصت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية الأردنية تحقق متطلبات التعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك فيما يتعلق بتشكيل لجان التدقيق	استفادت الباحثة من هذه الدراسة في إثراء الإطار النظري.
أثر لجنة التدقيق على رفع جودة الإفصاح في القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الكويتية	العنزي	2017	هدفت الدراسة لبيان أثر لجنة التدقيق على جودة الإفصاح في القوائم المالية	خلصت الدراسة إلى وجود أثر للجنة التدقيق على رفع جودة الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة الكويتية، مع عدم وجود أثر لعدد أعضاء اللجنة والخبرة المالية على رفع جودة الإفصاح	استفادت الباحثة في الاعتماد على المنهجية المستخدمة في الدراسة الحالية وإثراء الإطار النظري.
أثر خصائص لجان التدقيق على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية دراسة تطبيقية	قادري وآخرون	2018	هدفت الدراسة لبيان أثر خصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية	خلصت الدراسة انه يوجد أثر ايجابي لخصائص لجان التدقيق كاستقلالية أعضاء لجان التدقيق وملكية اسهم الشركة وعدد اجتماعاتهم على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية	استفادت الباحثة من هذه الدراسة في إثراء الإطار النظري
" أثر لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية	حسين	2015	هدفت الدراسة لبيان أثر لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة	أظهرت نتائج الدراسة انه يوجد أثر لتعليمات تشكيل لجان التدقيق من حيث خبرة وحجم واستقلالية لجنة التدقيق و عدد مرات اجتماعاتها على تحسين جودة الأرباح في	استفادت الباحثة في الاعتماد على المنهجية المستخدمة في الدراسة، و تم إثراء الإطار النظري.

عنوان الدراسة	الباحث	السنة	هدف الدراسة	النتائج	الاستفادة
			الأردنية المدرجة في بورصة عمان	الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية	
دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية	المرعي	2009	هدفت الدراسة لبيان دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلية في شركات التأمين الأردنية	أظهرت النتائج إلى أنه يوجد دور للجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية و أن لجنة التدقيق تتأكد من التزام دائرة التدقيق بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة والقوانين	استفادت الباحثة في إعداد أنموذج الدراسة.
أثر خصائص لجنة التدقيق على رأي المدقق الخارجي	سيسالم	2018	هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر خصائص لجنة التدقيق (حجم اللجنة، عدد مرات اجتماع اللجنة خلال السنة، الخبرة المحاسبية، استقلالية أعضاء لجنة التدقيق) على رأي المدقق الخارجي في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين	و خلصت لدراسة إلى وجود تأثير لخصائص لجنة التدقيق محل الدراسة على رأي المدقق، ووجود علاقة معنوي بين رأي المدقق كمتغير تابع وبين كافة خصائص لجنة التدقيق. أوصت الدراسة بضرورة تحديد مفاهيم الاستقلالية الواجب توافرها في أعضاء لجان التدقيق والتأكد من عدم وجود مصالح أو منافع ذاتية لأعضاء	استفادت الباحثة في و ثراء الإطار النظري.
<b>الدراسات الاجنبية</b>					
Audit Committee Characteristics and Earnings Management	Malhotra and Mishra	2016	هدفت الدراسة لبيان أثر خصائص لجنة التدقيق بدلالة أبعادها حجم اللجنة،	خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر لوجود لجنة تدقيق مستقلة بالكامل على درجة ممارسة إدارة الأرباح، أن	استفادت الباحثة من هذه الدراسة في إثراء الإطار النظري

عنوان الدراسة	الباحث	السنة	هدف الدراسة	النتائج	الاستفادة
: Evidence from India"			استقلالية الأعضاء وخبرتهم وعدد الاجتماعات في الحد من إدارة الأرباح في الشركات الهندية	استقلالية غالبية أعضاء لجنة التدقيق يجعل استقلال باقي الأعضاء بلا تأثير على إدارة الأرباح .	
Audit Committee and Earnings Management :pre and post (MCCG	Salleh . and Haat,	2014	هدفت الدراسة إلى بيان أثر لجنة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح بعد تطبيق مدونة حوكمة الشركات الماليزية في الشركات المدرجة بورصة ماليزيا.	خلصت الدراسة إلى أن لكل من خبرة واستقلالية وعدد الاجتماعات و الإفصاح عن نشاط اللجنة، له تأثيراً سلبياً على إدارة الأرباح بعد التحكم في حجم الشركة وحجم مجلس الإدارة والرفعة المالية.	استفادت الباحثة من هذه الدراسة في إثراء الإطار النظري
The Effect of Audit Committee Characteristics on Earnings Management :Evidence from United Kingdom	Habbash et al	2013	هدفت الدراسة لفحص مدى وجود أثر لخصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في مؤشر FTSE350	خلصت الدراسة إلى عدم وجود ارتباط معنوي بين المستحقات التقديرية المطلقة وخصائص لجنة التدقيق التي تم اختبارها، وهناك ارتباط بين المستحقات التقديرية المطلقة والمعبر عنها بإدارة الأرباح وبين خصائص لجنة التدقيق بغض النظر عن طبيعة الصناعة	استفادت الباحثة من هذه الدراسة في إثراء الإطار النظري

عنوان الدراسة	الباحث	السنة	هدف الدراسة	النتائج	الاستفادة
Audit Committee Number of Meeting and Earning Management in Quoted Nigerian Banks".	Moses	2016	هدفت الدراسة إلى معرفة أثر عدد مرات الاجتماعات التي تقوم بها لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية والمصارف المدرجة في بورصة نيجيريا	وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود تأثير كبير لعدد مرات الاجتماعات لأعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف النيجيرية	استفادت الباحثة من هذه الدراسة في إثراء الإطار النظري.
<b>Adequacy of audit committees:</b> A study of deposit banks in Turkey.	kartal	2018	هدفت هذه الدراسة التحقق من مدى كفاية لجان التدقيق في تركيا بناء على اتجاهات التشريعات والممارسات سواء الوطنية او الدولية على المصارف في تركيا	أظهرت النتائج إلى تحديد أوجه الضعف في هيكل لجان التدقيق والرقابة الداخلية حيث تفاوتت كفاية لجان التدقيق من حيث إنه من الضروري تحديث عضوية لجنة التدقيق ومجلس إدارة المصارف وذلك لغايات الاطلاع على الواجبات بشكل جيد وأكثر كفاءة	استفادت الباحثة من هذه الدراسة في إثراء الإطار النظري

## الفصل الثالث: منهجية الدراسة

1-3: تمهيد

2-3: منهجية الدراسة

3-3: مجتمع وعينة الدراسة

4-3: مصادر جمع البيانات.

5-3: صدق وثبات أداة الدراسة.

1-5-3: الصدق الظاهري.

2-5-3: الصدق البنائي.

3-5-3: ثبات أداة الدراسة.

6-3: اختبار التوزيع الطبيعي.

7-3: الأساليب الإحصائية المستخدمة.

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة

#### 3-1: تمهيد

يوضح الفصل الثالث المنهجية العلمية التي تم اتباعها التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الدراسة ومعرفة أثر لجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وفي هذا الفصل سيتم استعراض مجتمع وعينة الدراسة ومصادر جمع البيانات، كما يبين خطوات إعداد وتطوير أداة الدراسة، ومدى صدقها وثباتها والطرق الإحصائية التي استخدمت في معالجة البيانات.

#### 3-2: منهجية الدراسة

منهجية الدراسة هي مجموعة الخطوات والإجراءات التي يتبعها الباحث لتفسير ظاهرة ما، كما أنها مجموعة المناهج والاقتراحات والمفاهيم والأدوات التي تتضافر فيما بينها، حيث تقدم للباحث دليلاً إرشادياً يتبعه لإدراك الظواهر المختلفة للتأكد من صحة فرضية أو نظرية معينة أو عدم صحتها (عضيبات وآخرون، 2021). حيث اعتمدت الدراسة في إجراءاتها على المنهج الوصفي والذي يقوم على مجموعة الإجراءات التي تتكامل لوصف الظاهرة أو المشكلة اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات، وتصنيفها ومعالجتها، وتحليلها تحليلاً كافيًا ودقيقًا لاستخلاص دلالتها، والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة قيد الدراسة (الخياط، 2021). واعتمدت الدراسة أيضاً في إجراءاتها على المنهج الاستدلالي (التحليلي) وهو مجموعة الإجراءات التي تستخدم نتائج الإحصاء الوصفي وترجمتها إلى مقاييس يمكن تعميمها على المجتمع الإحصائي الذي تحت الدراسة ووضع الاستنتاجات المتعلقة بها (العكيلي، 2020).

#### 3-3: مجتمع وعينة الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة بأنه التعداد الكامل للعناصر كافة في أي مجال من مجالات البحوث، وفي كثير من الأحيان يتعذر دراسة كل عنصر في مجتمع الدراسة ومن الممكن الحصول على نتائج دقيقة بما فيه الكفاءة من خلال دراسة جزء من مجتمع الدراسة (عينة) باعتبار أن الزمن والتكلفة دائماً ما يؤديان إلى اختيار عدد قليل من المشاركين وينبغي أن يكون المشاركون الذين يتم اختيارهم ممثلين عن مجتمع الدراسة الكلي من أجل الحصول على مقطع عرضي مصغر (صوان، 2018). وتعتمد دقة النتائج إلى حد كبير على الطريقة التي يتم اختيار بها العينة، لذلك فإن أخذ العينات هي عملية اختيار عدد قليل (عينة) من مجموعة أكبر لتصبح أساساً لتقدير النتيجة

المتعلقة بالمجموعة الأكبر، والغرض الأساسي من اخذ العينات والتي تمثل عددًا صغيرًا من الوحدات لكي تكون ممثلة حقًا لمجتمع الدراسة وأن تكون الأحداث أو الوقائع سائدة في هذا المجتمع (Kumar, 2019).

وعليه تألف مجتمع الدراسة من العاملين في الدائرة المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وعددها (56) شركة ملحق(3)، ويقدر عدد العاملين فيها (277)، وبعد تحديد مجتمع الدراسة قامت الباحثة بنشر استبانة إلكترونية (Online Questionnaire) عبر موقع (Google Drive) وزعت عليهم بأسلوب العينة العشوائية البسيطة (Simple Random Sample) والعينة العشوائية يقصد بها أن يكون هناك احتمال متساو أمام جميع أفراد مجتمع الدراسة ليتم اختيارهم (النجار وآخرون، 2020). وبعد مرور (21) يومًا تم استلام (170) استبانة إلكترونيًا مجاب عليها بشكل كامل، وبالتالي بلغ عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل الإحصائي (170) استبانة، ومن ثم تم إخضاع عينة الدراسة إحصائيًا لتحليل (KMO) (Kaiser- Mayers- Olkin) (كيزر-مميز-اولكين)، وهي أداة تحليلية تستخدم لتوضيح كفاية حجم العينة المشاركة في الدراسة، حيث ينبغي أن تكون قيمة  $(0.50 \leq KMO)$  ليكون حجم عينة الدراسة كافيًا (Field, 2018). حيث كانت قيمة (KMO) تساوي (0.861) وهي أكبر من القيمة المفترضة لكفاية حجم العينة، وبدل ذلك على أن حجم العينة المشاركة بالدراسة كافية، والجدول (2) يوضح ذلك.

الجدول (2): تحليل كفاية حجم العينة (KMO and Bartlett's Test)

0.861	يزر-مميز-اولكين لقياس كفاية أخذ العينات	
4748.171	مربع كاي (Approx. Chi-Square)	اختبار بارنليت
946	درجة الحرية (df)	
0.00	مستوى الدلالة (Sig)	

### 4-3: مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على جمع البيانات من المصادر الآتية:

1. المصادر الثانوية: استخدمت الدراسة العديد من المصادر الثانوية مثل: الكتب والمؤلفات العلمية والأبحاث المنشورة، والأطروحات والرسائل الجامعية، كما تم الاستعانة بالمصادر الإلكترونية المتوفرة على شبكة الإنترنت، وقواعد البيانات المختلفة للحصول على أحدث الأبحاث والدراسات حول موضوع الدراسة.
2. المصادر الأولية: اعتمدت الدراسة على الاستبانة (Questionnaire) في جمع البيانات الأولية، حيث تم تطويرها لتناسب مع طبيعة الدراسة وعنوانها "أثر لجنة التدقيق على نشاط

التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، وقد شملت الاستبانة مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية والوظيفية بلغ عددها (5) أسئلة، ومجموعة من الفقرات التي تقيس محاور ومتغيرات الدراسة وبلغ عددها (44)فقرة. ويبين الملحق (4) أداة الدراسة بصورتها النهائية، وقد اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي في الاستبانة لإعطاء مرونة أكثر لأفراد العينة في عملية الاختيار حيث تراوحت قيمه بين (1-5) وهي: (موافق جداً=5 درجات)، (موافق=4 درجات)، (حيادي=3 درجات)، (غير موافق=درجتان)، (غير موافق بشدة=درجة واحدة)، وقد روعي عند صياغة فقرات الاستبانة وضوح الأسئلة وتسلسلها وعدم وجود صعوبات أثناء التعبئة، وتم معالجة مقياس ليكرت وفقاً للمعادلة الآتية (Subedi, 2016):

$$\text{طول الفئـة} = \text{الحد الاعلى للبديل} - \text{الحد الادنى للبديل} / \text{عدد المستويات} = 5 - 1 / 3 = 1.33$$

طول الفئـة + اقل وزن =  $1 + 1.33 = 2.33$  فتصبح درجة الموافقة الأولى (1 - 2.33) وبمستوى متدني ولانتقال للفئة الثانية  $2.33 + 1.33 = 3.66$  فتصبح درجة الموافقة الثانية (2.34 - 3.66) وبمستوى متوسط ولانتقال للفئة الثالثة  $3.66 + 1.33 = 5$  فتصبح درجة الموافقة الثالثة (3.67 - 5) وبمستوى مرتفع

ويأتي توضيح للأقسام التي شملتها الاستبانة:

– القسم الأول: الأسئلة المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية وهي: (الوظيفة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة العملية في مجال التدقيق، هل أنت حاصل على شهادة ((CIA)).

– القسم الثاني: الفقرات المتعلقة بقياس محاور ومتغيرات الدراسة ومن الدراسات التي تم الرجوع إليها في تطوير القسم الثاني دراسة المرعي (2009) دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية و دراسة البطوش (2015) دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية، ويبين الجدول (3) توزيع فقرات المقياس وهي كما يأتي:

**الجدول (3): توزيع فقرات أداة الدراسة التي تقيس محاورها**

المحور	البيان	الترميز	الفقرات	عدد الفقرات
الأول	أثر لجنة التدقيق على استقلالية نشاط التدقيق الداخلي	A	A1-A15	15
الثاني	أثر لجنة التدقيق على طبيعة عمل نشاط التدقيق الداخلي	B	B1-B15	15
الثالث	أثر لجنة التدقيق على نتائج نشاط التدقيق الداخلي	C	C1-C14	14
	مجموع فقرات أداة الدراسة	A-C	A1-C14	44

### 3-5: صدق وثبات أداة الدراسة

**3-5-1: الصدق الظاهري:** ويعني توافق فقرات الأداة مع الموضوع الذي يتوقع منها أن تقيسه، وأن تتوزع بنود هذه الفقرات بين الأبعاد بشكل مناسب يعبر عن السمات التي يحصيها الباحث من هذه الأبعاد، حيث تتوقف درجة صدق الأداة على مدى تمثيل البنود أو الفقرات للمحور الذي وضعت لقياسه أو السمة المدروسة (بني يونس، 2018). وعليه تم عرض أداة الدراسة على (11) محكمين أكاديميين في الجامعات الأردنية والمشار إليهم في الملحق (5)، وبعد قراءتهم لفقرات الاستبانة ومحتوياتها، تم الإشارة إلى بعض التعديلات والملاحظات على أثرها قامت الباحثة بإجراء جميع التعديلات والملاحظات.

**3-5-2: الصدق البنائي:** يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، والتحقق ما إذا كانت الأداة قادرة على قياس مضمونها الذي صممت من أجله (عطية، 2016)، وعليه تم استخراج قيمة معامل الارتباط (Pearson Correlation)، والذي يبين مدى ارتباط كل فقرة من فقرات المقياس مع الدرجة الكلية لمحورها وكذلك يحدد قدرة كل فقرة من فقرات المقياس على التمييز. وتعتبر الفقرات السالبة أو التي يقل معامل ارتباطها عن (0.25) متدنية ويفضل حذفها (Linn & Gronlund, 2012) والجدول (4) يوضح نتيجة الصدق البنائي.

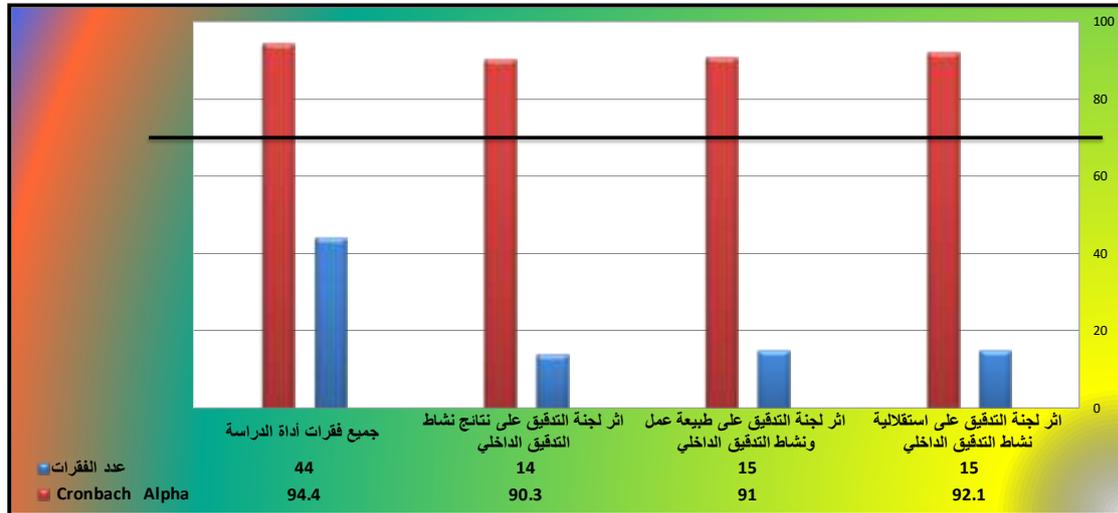
الجدول (4): درجات ارتباط فقرات المقياس بمحورها

أثر لجنة التدقيق على نتائج نشاط التدقيق الداخلي		أثر لجنة التدقيق على طبيعة عمل نشاط التدقيق الداخلي		أثر لجنة التدقيق على استقلالية نشاط التدقيق الداخلي	
معامل الارتباط	رقم الفقرة C	معامل الارتباط	رقم الفقرة B	معامل الارتباط	رقم الفقرة A
0.724	1	0.636	1	0.729	1
0.625	2	0.639	2	0.693	2
0.664	3	0.674	3	0.791	3
0.626	4	0.647	4	0.690	4
0.714	5	0.572	5	0.779	5
0.557	6	0.668	6	0.730	6
0.700	7	0.684	7	0.759	7
0.612	8	0.696	8	0.738	8
0.690	9	0.648	9	0.700	9
0.659	10	0.656	10	0.778	10
0.704	11	0.718	11	0.687	11
0.659	12	0.671	12	0.727	12
0.676	13	0.658	13	0.735	13
0.706	14	0.711	14	0.431	14
		0.714	15	0.350	15

نلاحظ من الجدول (4) أن قيمة معامل الارتباط لفقرات محاور الدراسة تراوحت بين (0.350-0.791)، وجميعها تزيد عن (25%) وتحمل اتجاهًا طرديًا (+) وهذه النتيجة مؤشر على تميز مقبول لفقرات المقياس وعليه تعتبر صادقة بنائياً.

### 3-5-3: ثبات أداة الدراسة:

ويعني مقدار التباين أو التقارب بين درجات الأفراد إذا ما أعيد تطبيقه على نفس الأفراد وتحت ظروف متشابهة ويسمى معامل الثبات باسم معامل الاستقرار وهو يدل على استقرار الاستجابات عبر الزمن ويقاس عن طريق معامل (Cronbach Alpha) وتكون النتيجة مقبولة إحصائياً إذا كانت أكبر من (0.70) (Sekaran & Bougie, 2020)، وبالنظر إلى البيانات الواردة في الشكل (2)، نجد أن قيمة الاختبار تراوحت بين (0.921-0.903) وبلغ المؤشر العام لجميع الفقرات (94.4%) وجميعها أكبر من (0.70) لذا يمكن وصف أداة الدراسة بالثبات.



الشكل (2): قيمة (Cronbach Alpha) لفقرات أداة الدراسة

### 3-6: اختبار التوزيع الطبيعي

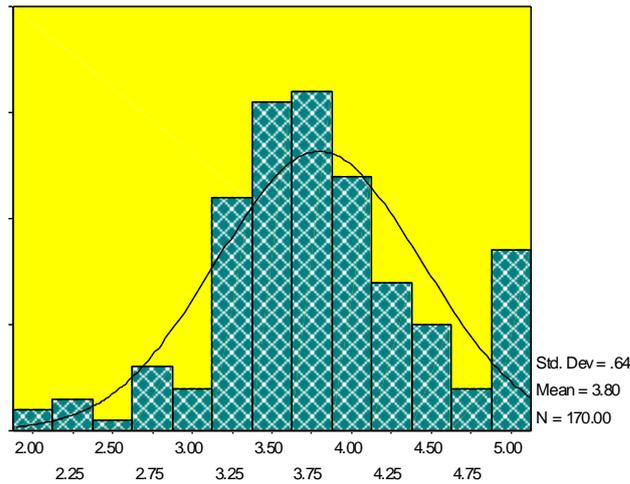
تعدّ وسائل الإحصاء البارامترية (Statistics Parametric) الأقرب لتحديد قيمة الأثر كونها ملائمة لطبيعة البيانات ولكن من شروطها أن تكون هذه البيانات موزعة طبيعيًا وأن تأخذ مشاهداتها في المجتمع الذي سحبت منه شكل التوزيع الطبيعي أو الاعتدالي (البناء، 2017)، حيث تم استخراج قيمة اختبار معامل الالتواء (Skewness) وهو درجة البعد عن التماثل (Symmetry) ويستخدم هذا الاختبار لقياس تماثل التوزيع، وتشير القيمة التي تقع خارج نطاق  $(1 \pm)$  إلى أن التوزيع منحرف إلى حد كبير، وتم استخراج قيمة اختبار الطفرطح (Kurtosis) وهو مقياس درجة علو قمة التوزيع أو درجة التسطح (Flatness) وتشير القيمة الموجبة (+) إلى أن التوزيع بلغ ذروته نسبيًا، وتشير القيمة السالبة (-) إلى أن التوزيع مسطح نسبيًا، ويكون

التوزيع طبيعيًا إذا لم تتجاوز قيمة التفرطح  $\pm 2.58$  (عند مستوى 0.01) و  $\pm 1.96$  (عند مستوى 0.05) (Hair et.al.2018).

الجدول (5): نتائج اختبار (Skewness) (Kurtosis) للكشف عن توزيع البيانات طبيعيًا

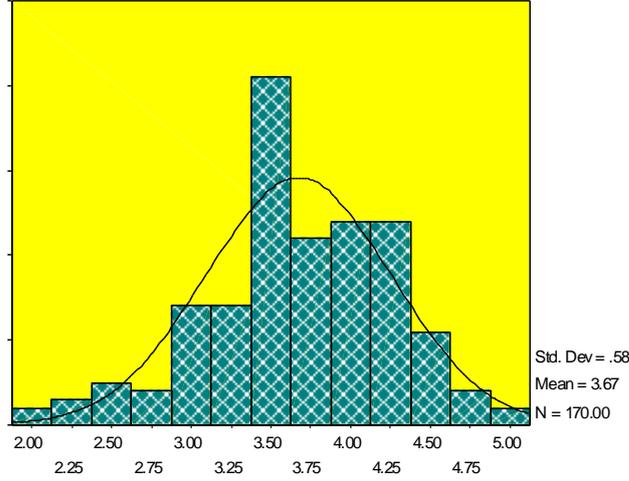
الاختبار	المتغير	أثر لجنة التدقيق على استقلالية نشاط التدقيق الداخلي	أثر لجنة التدقيق على طبيعة عمل نشاط التدقيق الداخلي	أثر لجنة التدقيق على نتائج نشاط التدقيق الداخلي
Skewness		-0.46	-0.434	0.052
Kurtosis		0.173	0.261	0.320

بناءً على بيانات الاختبار الموضحة في الجدول (5) التي تشير إلى أن توزيع البيانات كان طبيعيًا إذ لم تقع قيم (Skewness) خارج نطاق  $(\pm 1)$  ولم تتجاوز قيمة (Kurtosis)  $(\pm 1.96)$  عند مستوى (0.05) والأشكال الآتية توضح التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة.



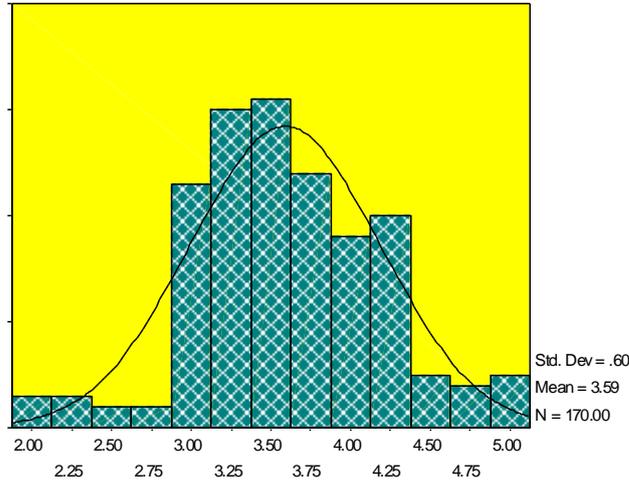
H1

الشكل (3): التوزيع الطبيعي نحو (أثر لجنة التدقيق على استقلالية نشاط التدقيق الداخلي)



H2

الشكل (4): التوزيع الطبيعي نحو (أثر لجنة التدقيق على طبيعة عمل نشاط التدقيق الداخلي)



H3

الشكل (5): التوزيع الطبيعي نحو (أثر لجنة التدقيق على نتائج نشاط التدقيق الداخلي)

### 7-3: الأساليب الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام برمجية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package of Social Sciences في إجراء التحليل الوصفي والاستدلالي واختبار الفرضيات من خلال استخدام الأساليب الإحصائية والموضحة في الشكل (6).



الشكل (6): الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

## الفصل الرابع: نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1-4: تمهيد.

2-4: وصف خصائص عينة الدراسة.

3-4: وصف محاور ومتغيرات الدراسة.

4-4: اختبار فرضيات الدراسة.

## الفصل الرابع

### نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات

#### 1-4: تمهيد

يتناول الفصل الرابع عملية تحليل النتائج واختبار الفرضيات باستخدام الطرق الإحصائية المتعددة والمحددة في منهجية البحث العلمي، إذ تم استخدام برنامج (SPSS) لإجراء التحليل الإحصائي على البيانات التي تم جمعها وقد تم استخدام كل من الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي وقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

#### 2-4: وصف خصائص عينة الدراسة

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى بيان التكرارات والنسب المئوية للخصائص الشخصية والوظيفية للأفراد المجيبين والمتعلق بالقسم الأول من الاستبانة، وفيما يأتي توضيح لإجابات العينة:

- الوظيفة:

الجدول (6): التكرار والنسبة المئوية حسب الوظيفة

N	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
1	عضو لجنة تدقيق	26	15.3%
2	مدير التدقيق الداخلي	32	18.8%
3	مدقق داخلي	101	59.4%
4	أخرى	11	6.5%
	المجموع	170	100%

أظهرت نتائج الجدول (6) أن (59.4%) من العينة مدققين داخليين، وعدادهم (101)، تليها (18.8%) مدراء تدقيق داخلي، وعدادهم (32)، تليها (15.3%) أعضاء لجنة تدقيق، وعدادهم (26)، بينما (6.5%) من العينة مساهم الوظيفة غير الذي ذكر وكانت موزعة بين رؤساء أقسام، ومحاسبين، وهذه العينة التي سعت الباحثة إليها من العاملين في الدائرة المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

- المؤهل العلمي:

الجدول (7): التكرار والنسبة المئوية حسب المؤهل العلمي

N	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
1	دبلوم	14	8.2%
2	بكالوريوس	107	63%
3	ماجستير	39	22.9%
4	دكتوراه	10	5.9%
	المجموع	170	100%

أظهرت نتائج الجدول (7) أن (62.9%) من أفراد العينة مؤهلاتهم العلمية بدرجة البكالوريوس وعدادهم (107)، تليها (22.9%) من العينة مؤهلاتهم العلمية بدرجة الماجستير

وعدددهم (39)، تليها (8.2%) مؤهلاتهم العلمية بدرجة الدبلوم وعدددهم (14)، بينما (5.9%) من العينة مؤهلاتهم العلمية بدرجة الدكتوراة وعدددهم (10). وهذا مؤشر على أن أغلب أفراد العينة لديهم شهادات جامعية تؤهلهم لاستيعاب وإدراك موضوع الدراسة والإجابة عن أسئلة أداة الدراسة بالكفاءة والدقة المطلوبة.

- التخصص العلمي:

الجدول (8): التكرار والنسبة المئوية حسب التخصص العلمي

N	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
1	محاسبة	146	85.9%
2	علوم مالية ومصرفية	20	11.7%
3	اقتصاد	4	2.4%
4	أخرى	-	-
	المجموع	170	100%

أظهرت نتائج الجدول (8) أن (85.9%) من أفراد العينة تخصصاتهم محاسبة وعدددهم (146)، تليها (11.8%) منها علوم مالية ومصرفية وعدددهم (20)، بينما (2.4%) اقتصاد وعدددهم (4)، وهذه النتيجة منطقية كون أن هذه التخصصات معنية بشكل مباشر في الدوائر المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

- الخبرة العملية في مجال التدقيق:

الجدول (9): التكرار والنسبة المئوية حسب الخبرة العملية في مجال التدقيق

N	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
1	أقل من 5 سنوات	28	16.5%
2	5-10 سنوات	65	38.2%
3	11-15 سنة	52	30.6%
4	16-20 سنة	19	11.2%
5	أكثر من 20 سنة	6	3.5%
	المجموع	170	100%

أظهرت نتائج الجدول (9) أن (38.2%) من أفراد عينة الدراسة تتراوح خبرتهم في مجال التدقيق الداخلي بين 5-10 سنوات وعدددهم (65)، تليها (30.6%) تتراوح خبرتهم بين 11-15 سنة وعدددهم (52)، تليها (16.5%) تقل خبرتهم عن 5 سنوات وعدددهم (28)، تليها (11.2%) تتراوح خبرتهم بين 16-20 سنة وعدددهم (19)، بينما (3.5%) تزيد خبرتهم عن 20 سنة وعدددهم (6)، وهذا مؤشر إلى أن أغلب العاملين في الدائرة المالية في الشركات

الصناعية المساهمة العامة الأردنية، يتمتعون بخبرة جيدة وبالتالي امتلاكهم بيانات مفيدة، وهذا يساعد على الخروج بنتائج أو مؤشرات يمكن تعميمها.

- هل حصلت على شهادة CIA:

**الجدول (10): التكرار والنسبة المئوية حسب الحصول على شهادة CIA**

N	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	132	77.6%
2	لا	38	22.4%
	المجموع	170	100%

أظهرت نتائج الجدول (10) أن (77.6%) من أفراد عينة الدراسة حاصلين على شهادة (CIA) وعددهم (132)، بينما (38%) غير حاصلين عليها وعددهم (38).

### 3-4: وصف محاور ومتغيرات الدراسة

- وصف المحور الاول: أثر لجنة التدقيق على استقلالية نشاط التدقيق الداخلي.

يبين الجدول (11) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لإجابات المبحوثين نحو (أثر لجنة التدقيق على استقلالية نشاط التدقيق الداخلي) والذي تم قياسه اعتماداً على (15) فقرة. الجدول (11): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المبحوثين نحو أثر لجنة التدقيق على استقلالية نشاط التدقيق الداخلي

رقم الفقرة A	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	النسبة المئوية	الرتبة
1	تقوم لجنة التدقيق بمتابعة مدى استجابة الإدارة لملاحظات المدقق الداخلي والإجراءات المتخذة بشأنها	3.77	0.870	مرتفعة	75.4	5
2	تتأكد لجنة التدقيق من عدم قيام الإدارة بإخفاء معلومات ضرورية لأداء مهام التدقيق الداخلي	3.82	0.895	مرتفعة	76.4	3
3	تتأكد لجنة التدقيق من وجود هيكل تنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي تحدد فيها المهام والوظائف	3.71	0.913	مرتفعة	74.2	9
4	تقيم لجنة التدقيق للكفاءات الموجودة في دائرة التدقيق الداخلي	3.66	0.911	متوسطة	73.2	13
5	تتأكد لجنة التدقيق من عدم قيام المدققين الداخليين بالمشاركة في أي أنشطة أو علاقات أو يقومون بأعمال تنفيذية داخل الشركة	3.61	0.969	متوسطة	72.2	15
6	تتأكد لجنة التدقيق من أن موقع دائرة التدقيق الداخلي يقع في الهيكل التنظيمي بشكل يعزز من استقلاليتها	3.76	0.899	مرتفعة	75.2	6
7	قيام لجنة التدقيق بالتأكد من وجود دليل مكتوب لدائرة التدقيق الداخلي	3.66	0.997	متوسطة	73.2	11
8	تتأكد لجنة التدقيق من قيام إدارة التدقيق الداخلي بالإشراف الكافي على أعمال التدقيق الداخلي	3.77	0.904	مرتفعة	75.4	4
9	قيام لجنة التدقيق بإبلاغ مجلس الإدارة بتصحيح أية أخطاء أشار إليها المدقق الداخلي	3.72	0.973	مرتفعة	74.4	8

رقم الفقرة A	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	النسبة المئوية	الرتبة
10	تعطي لجنة التدقيق توصيات المدقق الداخلية أهمية	3.75	0.967	مرتفعة	75	7
11	تطلب لجنة التدقيق من مجلس الإدارة أسباب عدم تبني توصيات المدقق الداخلي	3.66	1.009	متوسطة	73.2	12
12	تتابع لجنة التدقيق قيام إدارة التدقيق الداخلي بتوفير برامج لتطوير قدرات العاملين ووجود سياسات لتطوير الموارد البشرية في دائرة التدقيق الداخلي	3.69	0.974	مرتفعة	73.8	10
13	تقوم لجنة التدقيق بدور رئيسي في اختيار وتعيين مدير دائرة التدقيق الداخلي وتحديد أعباه وعزله	3.65	0.938	متوسطة	73	14
14	تتحرى لجنة التدقيق عن عدم وجود أية علاقات وظيفية أو استثمارات تخص الأقارب المباشرين لمدير التدقيق الداخلي في الشركة لضمان حياديته في عمله	4.36	0.854	مرتفعة	87.2	1
15	تضمن لجنة التدقيق عدم الاستغناء عن المدقق الداخلي نتيجة تمسكه بوجهة نظر صحيحة تخالف راي الإدارة	4.34	0.878	مرتفعة	86.8	2
	المؤشر الكلي	3.80	0.643	مرتفعة	76%	

يشير الجدول (11) إلى أن اتجاهات عينة الدراسة نحو (أثر لجنة التدقيق على استقلالية نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية) كانت مرتفعة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.80) وبانحراف معياري (0.643)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.61-4.36)، إذ حققت الفقرة (14) والتي تنص على "تتحرى لجنة التدقيق عن عدم وجود أية علاقات وظيفية أو استثمارات تخص الأقارب المباشرين لمدير التدقيق الداخلي في الشركة لضمان حياديته في عمله" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.36) وبانحراف معياري (0.854) وبدرجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية الفقرة (15) والتي تنص على "تضمن لجنة التدقيق عدم الاستغناء عن المدقق الداخلي نتيجة تمسكه بوجهة نظر صحيحة تخالف رأي الإدارة" بمتوسط حسابي (4.34) وبانحراف معياري (0.878) وبدرجة مرتفعة، في حين حققت الفقرة (13) المرتبة ما قبل الأخيرة والتي تنص على "تقوم لجنة التدقيق بدور رئيسي في اختيار وتعيين مدير دائرة التدقيق الداخلي وتحديد أعباه وعزله" بمتوسط حسابي (3.65) وبانحراف معياري (0.938) وبدرجة متوسطة، وجاءت الفقرة (5) في المرتبة الأخيرة والتي تنص على "تأكد لجنة التدقيق من عدم قيام المدققين الداخليين بالمشاركة في أية أنشطة أو علاقات أو يقومون بأعمال تنفيذية داخل الشركة" بمتوسط حسابي (3.61) وبانحراف معياري (0.969) وبدرجة متوسطة من الموافقة.

- وصف المحور الثاني: أثر لجنة التدقيق على طبيعة عمل نشاط التدقيق الداخلي.

يبين الجدول (12) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لإجابات المبحوثين نحو (أثر لجنة التدقيق على طبيعة عمل نشاط التدقيق الداخلي) والذي تم قياسه اعتمادًا على (15) فقرة.

الجدول (12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المبحوثين نحو أثر لجنة التدقيق على طبيعة عمل نشاط التدقيق الداخلي

الرتبة	النسبة المئوية	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	رقم الفقرة B
12	73	متوسطة	0.839	3.65	تطلب لجنة التدقيق المشورة والمساعدة من خارج الشركة في حالة عدم توفر المهارات والتخصصات والمعرفة في دائرة التدقيق الداخلي	1
5	74.2	مرتفعة	0.832	3.71	قيام لجنة التدقيق باقتراح اية تحسينات لتطوير فعالية الأنظمة وزيادة الكفاءة الإنتاجية في دائرة التدقيق الداخلي	2
4	74.2	مرتفعة	0.860	3.71	تطلع لجنة التدقيق على قيام مدير التدقيق الداخلي بإجراء أي تغيير في المجال الذي يعمل فيه المدققون الداخليون دوريًا	3
3	74.2	مرتفعة	0.873	3.71	تطلع لجنة التدقيق على الخطط المعتمدة لعملية التدقيق من قبل إدارة التدقيق الداخلي	4
14	72.4	متوسطة	0.849	3.62	قيام لجنة التدقيق بتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق إضافية تستجيب طبيعتها وتوقيتها للمخاطر التي قد تواجه الشركة	5
1	74.6	مرتفعة	0.855	3.73	تتأكد لجنة التدقيق من وجود نظام فعال لتقارير التدقيق الداخلي يضمن توفير البيانات والمعلومات	6
13	72.6	متوسطة	0.862	3.63	تتأكد لجنة التدقيق من إدارة التدقيق الداخلي تتابع تطبيق برنامج التدقيق المعد سابقًا ومتابعة اية مخالفات او تغييرات طرأت على البرنامج	7
8	73.6	مرتفعة	0.854	3.68	تشرف لجنة التدقيق على تطوير جودة التدقيق الداخلي ومتابعة برامج التحسين بما يغطي أنشطة التدقيق الداخلي كافة، وتراقب كذلك استمرار فعاليتها	8
11	73	متوسطة	0.887	3.65	تدرس لجنة التدقيق خطة عمل المدقق الداخلي ومدى توافقها مع أهداف الشركة	9
9	73.2	متوسطة	0.903	3.66	تتأكد لجنة التدقيق من توفر التسهيلات اللازمة لتمكين المدقق الداخلي من القيام بمهمته دون معوقات	10
10	73	متوسطة	0.872	3.65	تطلع لجنة التدقيق أن نشاط التدقيق الداخلي يعمل على تقييم برامج وأنشطة المؤسسة المتعلقة بالقيم الأخلاقية	11
7	73.8	مرتفعة	0.865	3.69	تقوم لجنة التدقيق بمناقشة مدير التدقيق في اية قضايا جوهرية قد تظهر خلال العام	12
2	74.4	مرتفعة	0.912	3.72	تتأكد لجنة التدقيق ان نشاط التدقيق الداخلي يعمل على تقييم عمليات حوكمة المؤسسة بحيث يكفل تحقيق أهداف المؤسسة	13

الرتبة	النسبة المئوية	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	رقم الفقرة B
15	71.6	متوسطة	0.861	3.58	تتأكد لجنة التدقيق أن نشاط التدقيق الداخلي يعمل على تقييم حوكمة المعلوماتية للمؤسسة لتحقيق أهداف المؤسسة	14
6	73.8	مرتفعة	0.942	3.69	تتأكد لجنة التدقيق أن نشاط التدقيق الداخلي في المؤسسة يعمل على الحفاظ على إجراءات وضوابط رقابية فعالة	15
	73.4%	مرتفعة	0.581	3.67	المؤشر الكلي	

يشير الجدول (12) إلى أن اتجاهات عينة الدراسة نحو (أثر لجنة التدقيق على طبيعة عمل نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية) كانت مرتفعة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.67) وبانحراف معياري (0.581)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.58-3.73)؛ إذ حققت الفقرة (6) والتي تنص على "تتأكد لجنة التدقيق من وجود نظام فعال لتقارير التدقيق الداخلي يضمن توفير البيانات والمعلومات" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.73) وبانحراف معياري (0.855) وبدرجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية الفقرة (13) والتي تنص على "تتأكد لجنة التدقيق أن نشاط التدقيق الداخلي يعمل على تقييم عمليات حوكمة المؤسسة بحيث يكفل تحقيق أهداف المؤسسة" بمتوسط حسابي (3.72) وبانحراف معياري (0.912) وبدرجة مرتفعة، في حين حققت الفقرة (5) المرتبة ما قبل الأخيرة والتي تنص على "قيام لجنة التدقيق بتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق إضافية تستجيب طبيعتها وتوقيتها للمخاطر التي قد تواجه الشركة" بمتوسط حسابي (3.62) وبانحراف معياري (0.849) وبدرجة متوسطة، وجاءت الفقرة (14) في المرتبة الأخيرة والتي تنص على "تتأكد لجنة التدقيق أ، نشاط التدقيق الداخلي يعمل على تقييم حوكمة المعلوماتية للمؤسسة لتحقيق أهداف المؤسسة" بمتوسط حسابي (3.58) وبانحراف معياري (0.861) وبدرجة متوسطة من الموافقة. وهذا يدل على مدى أهمية عمل لجنة التدقيق وأثرها على نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

#### - وصف المحور الثالث: أثر لجنة التدقيق على إيصال نتائج نشاط التدقيق الداخلي.

يبين الجدول (13) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لإجابات المبحوثين نحو (أثر لجنة التدقيق على نتائج نشاط التدقيق الداخلي) والذي تم قياسه اعتمادًا على (14) فقرة.

الجدول (13): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المبحوثين نحو أثر لجنة التدقيق على نتائج نشاط التدقيق الداخلي

رقم الفقرة C	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	النسبة المئوية	الرتبة
1	تتحقق لجنة التدقيق أن النتائج تتضمن الاستنتاجات القابلة للتطبيق وخطط العمل	3.65	0.893	متوسطة	73	2
2	تتأكد لجنة التدقيق من التزام المؤسسات الخارجية بقيود تداول استعمال النتائج المرسله لها	3.60	0.838	متوسطة	72	8
3	تتأكد لجنة التدقيق من أن المدققين الداخليين قد أفصحوا عن جميع الحقائق التي عرفوها أثناء قيامهم بواجباتهم	3.49	0.879	متوسطة	69.8	13
4	تقوم لجنة التدقيق بمتابعة النتائج في حال وجود خطأ بها مع الأطراف الذين وصلتهم النتائج	3.58	0.868	متوسطة	71.6	10
5	تتحقق لجنة التدقيق من أن إدارة التدقيق الداخلي قد قامت بمناقشة نتائج وتوصيات عملية التدقيق مع المستويات الإدارية المختلفة	3.46	0.911	متوسطة	69.2	14
6	تتأكد لجنة التدقيق أن النتائج التي تم التوصل إليها تتوافق مع المعايير الدولية لمهنة التدقيق الداخلي	3.63	0.848	متوسطة	72.6	5
7	تتأكد لجنة التدقيق قبل نشر النتائج من عدم وجود نص قانوني أو تشريعي يتعارض معها	3.55	0.930	متوسطة	71	11
8	تتأكد لجنة التدقيق من أن الإجراءات التصحيحية المناسبة قد تم اتخاذها من قبل الجهات المعنية	3.62	0.850	متوسطة	72.4	6
9	تقوم لجنة التدقيق بإبلاغ أية إشكاليات في النتائج للإدارة العليا ومجلس الإدارة	3.59	0.920	متوسطة	71.8	9
10	تدرس لجنة التدقيق مقترحات المدقق الداخلي حول تعديل السياسات المحاسبية المتبعة داخل الشركة	3.54	0.962	متوسطة	70.8	12
11	تقوم لجنة التدقيق بإعطاء تصنيفات للنتائج التي تم التوصل إليها	3.65	0.957	متوسطة	73	3
12	تتأكد لجنة التدقيق أ، النتائج تتصف بالموضوعية	3.65	0.886	متوسطة	73	1
13	تتأكد لجنة التدقيق من أنه تم الحصول على النتائج في الوقت المناسب	3.61	0.912	متوسطة	72.2	7
14	تتابع لجنة التدقيق في حالة عدم التقيد بأخلاقيات المهنة المتعلقة بنتائج مهمة التدقيق	3.64	0.854	متوسطة	72.8	4
	المؤشر الكلي	3.59	0.595	متوسطة	71.8%	

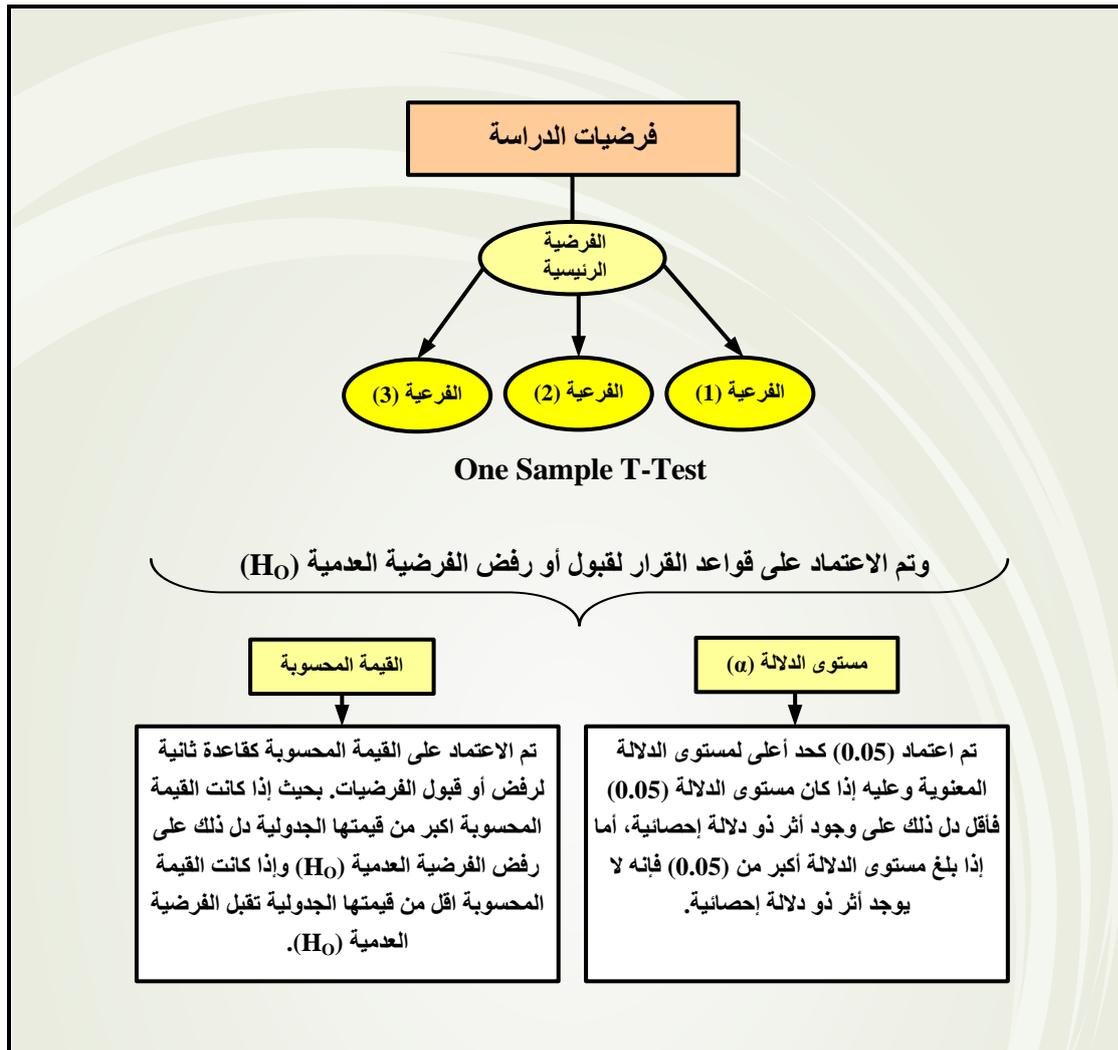
يشير الجدول (13) إلى أن اتجاهات عينة الدراسة نحو (أثر لجنة التدقيق على نتائج نشاط

التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية) كانت متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.59) وبانحراف معياري (0.595)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.46-3.65)، إذ حققت الفقرة (12) والتي تنص على "تتأكد لجنة التدقيق أن النتائج تتصف بالموضوعية" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.65) وبانحراف معياري (0.886) وبدرجة متوسطة، وجاء في المرتبة الثانية الفقرة (1) والتي تنص على "تتحقق لجنة التدقيق ان النتائج تتضمن الاستنتاجات القابلة للتطبيق وخطط العمل" بمتوسط حسابي (3.65)

وبانحراف معياري (0.893) وبدرجة متوسطة، في حين حققت الفقرة (3) المرتبة ما قبل الأخيرة والتي تنص على "تتأكد لجنة التدقيق من أن المدققين الداخليين قد أفصحوا عن جميع الحقائق التي عرفوها أثناء قيامهم بواجباتهم" بمتوسط حسابي (3.49) وبانحراف معياري (0.879) وبدرجة متوسطة، وجاءت الفقرة (5) في المرتبة الأخيرة والتي تنص على "تتحقق لجنة التدقيق من أن إدارة التدقيق الداخلي قد قامت بمناقشة نتائج وتوصيات عملية التدقيق مع المستويات الإدارية المختلفة" بمتوسط حسابي (3.46) وبانحراف معياري (0.911) وبدرجة متوسطة من الموافقة.

#### 4-4: اختبار فرضيات الدراسة

في هذا الجزء من الدراسة تم تحليل الفرضيات (Analyses) وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات المنبثقة عنها بالاعتماد على قواعد القرار والموضحة في الشكل (7).



الشكل (7): قواعد القرار لاختبار فرضيات الدراسة

#### 1-4-4: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

Ho.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

Ha.1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

الجدول: (14) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

نتيجة الفرضية العدمية (HO)	درجة الحرية DF	T SIG	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	169	*0.00	1.960	18.435
*معنوي عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ قيمة T الجدولية عند درجة حرية واحدة (N-1)				

لقد تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) وهو ما يمثل الإجابة عن السؤال الرئيسي في مشكلة الدراسة، ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول (14)، أن قيمة (T.Sig=0.00) وهي أقل من (0.05)، وأن قيمة (T المحسوبة=18.435) أكبر من قيمتها الجدولية والمساوية (1.96)، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض القيمة العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض القيمة العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

#### 1-1-4-4: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

Ho.1.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للجنة التدقيق على استقلالية نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

Ha.1.1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للجنة التدقيق على استقلالية نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

الجدول: (15) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

نتيجة الفرضية العدمية (HO)	درجة الحرية DF	T SIG	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	169	*0.00	1.960	16.144
*معنوي عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ قيمة T الجدولية عند درجة حرية واحدة (N-1)				

لقد تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) وهو ما يمثل الإجابة عن السؤال الفرعي الأول في مشكلة الدراسة، ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول (15) أن قيمة

(T.Sig=0.00) وهي أقل من (0.05)، وأن قيمة (T المحسوبة=16.144) أكبر من قيمتها الجدولية والمساوية (1.96)، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض القيمة العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض القيمة العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للجنة التدقيق على استقلالية نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

#### 2-1-4-4 : نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Ho.1.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للجنة التدقيق على طبيعة عمل نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.  
Ha.1.2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للجنة التدقيق على طبيعة عمل نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

الجدول: (16) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

نتيجة الفرضية العدمية (HO)	درجة الحرية DF	T SIG	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	169	*0.00	1.960	15.104
*معنوي عند مستوى $\alpha \leq 0.05$				
قيمة T الجدولية عند درجة حرية واحدة (N-1)				

لقد تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) وهو ما يمثل الإجابة عن السؤال الفرعي الثاني في مشكلة الدراسة، ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول (16) ان قيمة (T.Sig=0.00) وهي أقل من (0.05)، وأن قيمة (T المحسوبة=15.104) أكبر من قيمتها الجدولية والمساوية (1.96)، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض القيمة العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض القيمة العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للجنة التدقيق على طبيعة عمل نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

#### 3-1-4-4 : نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Ho.1.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للجنة التدقيق في إيصال نتائج نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.  
Ha.1.3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للجنة التدقيق في إيصال نتائج نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

الجدول: (17) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

نتيجة الفرضية العدمية (HO)	درجة الحرية DF	T SIG	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	169	*0.00	1.960	12.908
*معنوي عند مستوى $\alpha \leq 0.05$				
قيمة T الجدولية عند درجة حرية واحدة (N-1)				

لقد تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) وهو ما يمثل الإجابة عن السؤال الفرعي الثالث في مشكلة الدراسة، ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول (17) ان قيمة (T.Sig=0.00) وهي أقل من (0.05)، وأن قيمة (T المحسوبة=12.908) أكبر من قيمتها الجدولية والمساوية (1.96)، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض القيمة العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض القيمة العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للجنة التدقيق في إيصال نتائج نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

## الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات

1-5: النتائج المتعلقة بوصف المحاور.

2-5: النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات.

3-5: التوصيات.

4-5: الدراسات المستقبلية.

## الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات

### 1-5: النتائج المتعلقة بوصف محاور الدراسة

- أظهرت نتائج الدراسة والمتعلقة بالمحور الأول أثر لجنة التدقيق على استقلالية نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، إذ حقق هذا المحور درجة مرتفعة من الأهمية النسبية بمتوسط حسابي يبلغ (3.80) وبنسبة مئوية (76%) وذلك من وجهة نظر العاملين في الدائرة المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. ويعود ذلك لتحري لجنة التدقيق من عدم وجود اية علاقات وظيفية او استثمارات تخص الأقارب المباشرين لمدير التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية لضمان حياديته في عمله. وضمان لجنة التدقيق عدم الاستغناء عن المدقق الداخلي نتيجة تمسكه بوجهة نظر صحيحة تخالف رأي الإدارة. وجاءت الفقرة " تتأكد لجنة التدقيق من عدم قيام المدققين الداخليين بالمشاركة في أية أنشطة أو علاقات أو يقومون بأعمال تنفيذية داخل الشركة " وبمتوسط حسابي يبلغ (3.61) والتي تشير إلى ضرورة قيام لجنة التدقيق من التأكد من عدم قيام المدققين الداخليين بالمشاركة بأي أنشطة أو علاقات أو قيامهم بأعمال تنفيذية داخل الشركة.
- أظهرت نتائج الدراسة والمتعلقة بالمحور الثاني أثر لجنة التدقيق على طبيعة عمل نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وقد حققت درجة مرتفعة من الأهمية النسبية وذلك من وجهة نظر العاملين في الدائرة المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.67) وبنسبة مئوية (73.4%) ويعود ذلك لعدم قيام لجنة التدقيق من التحقق أن إدارة التدقيق الداخلي قد قامت بمناقشة نتائج وتوصيات عملية التدقيق مع المستويات الإدارية المختلفة. حيث حققت الفقرة "تتأكد لجنة التدقيق أن نشاط التدقيق الداخلي يعمل على تقييم حوكمة المعلوماتية للمؤسسة لتحقيق أهداف المؤسسة " وبمتوسط حسابي يبلغ (3.58) والتي تشير إلى ضرورة قيام لجنة التدقيق من التحقق ان نشاط التدقيق الداخلي يعمل على تقييم حوكمة المعلوماتية للمؤسسة لتحقيق أهداف المؤسسة.
- أظهرت نتائج الدراسة والمتعلقة بالمحور الثالث أثر لجنة التدقيق على إيصال نتائج نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وقد حققت درجة متوسطة من الأهمية النسبية من وجهة نظر العاملين في الدائرة المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.59) وبنسبة مئوية (71.8%). وحققت الفقرة "تتحقق لجنة التدقيق أن إدارة التدقيق الداخلي قد قامت بمناقشة نتائج وتوصيات عملية التدقيق

مع المستويات الإدارية العليا المختلفة " درجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.46) والتي تشير إلى ضرورة وجود المزيد من اهتمام لجنة التدقيق بمناقشة نتائج وتوصيات عملية التدقيق مع المستويات الإدارية المختلفة.

## 2-5: نتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة

**HO.1:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. حيث انفتحت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (المرعي، 2009) بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

**HO.1.1:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للجنة التدقيق على استقلالية نشاط التدقيق الداخلي في المساهمة العامة الأردنية الشركات الصناعية.

كما أشارت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للجنة التدقيق على استقلالية نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. وهذا ما لمسناه من خلال الاطلاع على دراسة العنزي (2017)، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة التدقيق على رفع جودة الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة الكويتية، بالإضافة إلى وجود أثر لمجالات (استقلالية الأعضاء، عدد مرات اجتماع اللجنة، اجتماع اللجنة مع المدقق الخارجي والداخلي). وايضاً كما في دراسة المرعي (2009) توصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور للجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية.

**HO.1.2:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للجنة التدقيق على طبيعة عمل نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

كما أضحت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للجنة التدقيق من طبيعة العمل نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. وتتشابه هذه النتيجة مع نتائج دراسة المرعي (2009) التي تشير إلى وجود دور للجنة التدقيق

في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية حيث أن لجنة التدقيق تتأكد من التزام دائرة التدقيق بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة والقوانين.

**HO.1.3:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للجنة التدقيق على إيصال نتائج نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

كما أوضحت نتائج الدراسة انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للجنة التدقيق على نتائج نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. وتتشابه هذه النتيجة مع نتائج دراسة قادري (2018) حيث أشارت إلى وجود أثر ايجابي ذي دلالة إحصائية للجنة التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

### **3-5: التوصيات**

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي الدراسة بالآتي:

- ضرورة قيام لجنة التدقيق بالتأكد من التزام المدققين الداخليين بأخلاقيات مهنة التدقيق.
- أن يكون أعضاء لجان التدقيق من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية.
- مشاركة لجنة التدقيق في الأنشطة داخل الشركة مما يسهم ايجاباً في رفع ثقافة الأعمال.
- ضرورة قيام نشاط التدقيق الداخلي بتقييم حوكمة المعلوماتية للمؤسسة.
- إعطاء لجنة التدقيق الأهمية لعملية تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الإضافية.
- قيام لجنة التدقيق بمناقشة نتائج وتوصيات عملية التدقيق مع المستويات الإدارية المختلفة بكل شفافية ووضوح.

### **4-5: الدراسات المستقبلية**

- إعادة تطبيق الدراسة في السنوات القادمة بعد أن تكون تجربة لجان التدقيق في الأردن قد تم تعميمها على الشركات كافة.
- أثر لجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية المستقلة.
- أثر نشاط التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات العامة.
- أثر نشاط التدقيق الداخلي في التقارير المالية في البنوك الأردنية.

## المراجع

### المراجع العربية

#### القرآن الكريم

إبراهيم، فاطمة احمد. (2016). العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، دراسة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

إبراهيم، محمد زيدان و زايد، محمد عبدالمنعم. (2017). أثر هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في ضوء المؤشر المصري لمسؤولية الشركات دراسة تطبيقية على الشركات المصرية بحث مقدم في المؤتمر العلمي الاول لقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.

أبو حج، سامح، ورويحة، ايمان. (2014). دور المراجعة الداخلية كأداة لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر، المؤتمر السنوي الخامس بعنوان: المحاسبة في مواجهة التغييرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، يوم 27 سبتمبر، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

أبو زيد، محمد. (2018). لجان المراجعة ودورها في زيادة فاعلية القوائم دراسة حالة بنك النيل التجاري وبنك امدرمان الوطني. مجلة العلوم الإدارية، كلية العلوم الإدارية، جامعة أفريقيا العالمية. السودان.

البطوش، خلدون عودة الله عبد الله. (2015). دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية). كلية الأعمال، جامعة الشرق الاوسط.

بعلاش، عصام. (2019). مساهمة لجان التدقيق في ضبط جودة التقارير المالية للشركات المساهمة. دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، جامعة اكلي محند اولحاج – البويرة – الجزائر.

البناء، مأمون. (2017). المهارات الإحصائية للباحث التربوي مع أمثلة تطبيقية في SPSS، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

بني يونس، أسماء عبد المطلب. (2018). دليل المبتدئ إلى المناهج العامة في البحث العلمي. ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الجابري، محمد. (2014). تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن (دراسة ميدانية). رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن .

حسين، مهدي سعدي أحمد. (2015). أثر لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. دراسة ميدانية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن

حمزه، الهاشمي. (2017). فعالية التدقيق الداخلي في المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم، دراسة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم.

حميدي، كزار، مجيء، احمد حسين، نصيف، علاء حسين. (2017). أهمية لجنة التدقيق ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية. مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق.

الخياط، ماجد محمد. (2021). أساليب البحث العلمي. ط2، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الذبيبات، علي عبد القادر. (2017). تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق دار وائل للنشر، عمان، الأردن .

الرشيدي، احمد محمد غنيم. (2012). مدى توافر شروط الاستقلالية لمدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت، دراسة مقارنة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

الرمحي، زاهر. (2017). الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير الدولية ، دار المأمون للنشر، عمان، الأردن.

الزهران، فضيل فاطمه. (2017). مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات في المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة الديوان الوطني للسقي وصرف المياه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس وعلوم التسيير، الجزائر.

الساعدي، محمد زامل والساعدي، حكيم حمود. (2019). التدقيق الداخلي في الشركات العامة وفق معايير التدقيق الدولية. الطبعة الأولى، دار عشتار الأكاديمية للنشر والتوزيع، بغداد، العراق.

سيسالم، روان. (2018). أثر خصائص لجنة التدقيق على رأي المدقق الخارجي: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، فلسطين.

الشاعر، سامر. (2019). تأثير خصائص لجنة التدقيق على الإفصاح الطوعي : دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الإسلامية، فلسطين.

شبيطه، محمد فوزي وحسن محمود شطناوي. (2020). أثر خصائص لجان التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية، دراسة تطبيقية، جامعة عمان العربية، الأردن.

الشحنة، رزق أبو زيد. (2015). تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

صحراوي، احلام. (2018). أثر خصائص لجنة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح دراسة عينه من المؤسسات الفرنسية المدرجة بمؤشر CAC40 رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي- ام البواقي، الجزائر.

صوان، فرج محمد. (2018). طرائق البحث مقدمة لطرائق البحث وكيفية إعداد البحوث، ط1، مؤسسة مندى المعارف، لبنان: بيروت.

عبد الله، انتصار. (2016). لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الرباط الوطني، السودان.

عبد، نهى وإبراهيم، آفاق. (2019). أثر خصائص لجان التدقيق إلى ممارسة الإفصاح الطوعي: دراسة تطبيقية في عدد من المصارف المحلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية.

عضيبات، انس. والصرابرة، اياد. والدلابيح، عبد الرزاق. والسبوع، ماجدة. والدليمي. طه. (2021). البحث العلمي الأسس والمناهج، ط1، زمزم ناشرون موزعون، عمان، الأردن.

عطية، محسن علي. (2016). البحث العلمي في التربية، مناهجه، أدواته، وسائله الإحصائية، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

العكيلي، هناء محسن. (2020). الإحصاء الوصفي والاستدلالي في البحوث مع تطبيقات في البرمجيات الإحصائية الجاهزة، الجزء الاول، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

العنزي، نائف سلامه كايد. (2017). أثر لجنة التدقيق على رفع جودة الإفصاح في القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الكويتية، جامعة آل البيت، الأردن.

قادري، سميه عايش قاسم. (2018). أثر خصائص لجان التدقيق على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية، دراسة تطبيقية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.

القاضي، محمد الحسن أكرم. (2016). أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي، دراسة ميدانية على المستشفيات الأردنية الخاصة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

قانون الأوراق المالية رقم (18)، عمان، الأردن. (2017).

كشكش، محمود نصر خالد. (2020). أثر خصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين)، الجامعة الإسلامية، غزة.

المدهون، رغه إبراهيم. (2014). العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف واثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي: دراسة تطبيقية. الجامعة الاسلامية. غزة.

المرعي، نبيه توفيق. (2009). دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية. جامعة جدارا للدراسات العليا، الأردن. (دراسة ميدانية).

المشهداني، بشرى نجم عبد الله، ذياب، فراس علي. (2014). دور لجان التدقيق في تعزيز فاعلية حوكمة المصارف العراقية الخاصة، دراسة ميدانية، جامعة بغداد، العراق.

موسى، شادي عبدالله احمد. (2019). أثر خصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت. الأردن.

النجار، فايز جمعة. النجار، نبيل جمعة. الزعبي، ماجد راضي. (2020). أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي، ط5، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

النصافي، سيف سيف. (2017). أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على فاعلية الرقابة الداخلية في المستشفيات الخاصة الكويتية، رسالة ماجستير، كلية المال والأعمال، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

النعامي، علي. (2014). مجالات مساهمة المراجع الداخلي والخارجي ولجان المراجعة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة: دراسة تحليلية تطبيقية على الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة. مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات.

هيئة الأوراق المالية، تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017، عمان الأردن.

## المراجع الأجنبية

Albaidhani, Ahmed. (2014). **The Effect of Corporate Governance on Bank performance. Corporate ownership and Control.**

Albaidhani, Ahmed. (2016). **The Role of Audit Committee in Corporate Governance: A Descriptive Study.** International Journal of Research and Methodology in Social Science.

Amin, Aminul, Lukviarman, Niki, Suhardjanto, Djokoand Setiany, Ema. (2018). **Audit Committee characterics and Audit Earnings Quality: Empirical Evidence of the Company with Concentrated ownership.** Review of Integrative Business and Economic Research.

Arowoshegbel, Amos. Umiamikogbo, Emmanuel. Atu, Gina. (2017) **Accounting Ethics and Adit Quality in Nigeria**. Asian Journal of Economics, Business and Accounting.

Bala, Hussaini, Gugong, and kumai, Benjamin. (2015). **Audit Committee Characteristics and Earnings Quality of Listed Food and Beverages Firms in Nigeria**, International journal of Accounting, Auditing and Taxation.

Brandes, Pamela, Dharwadkar, Ravi, Suh, sanghyun. (2016). **I know Something you Don't Know!: The Role of Linking pin Directors in Monitoring and Incetive Alignment**.strategic Management Journal.

Field, Andy. (2018). **Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics**, (5thed). SAGE Publications.

Habbash, Murya. Sindezingue, Christoph and Salama, Aly. (2013). **The Effect of Audit Committee Characteristics on Earnings Management: Evidence from the United Kingdom**. International Journal of Disclosure and Governance.

Hair, J, F, Black, W. C, Babin, B. J, Anderson, R, E, and Tatham, R, L. (2018). **Multivariate Data Analysis** (8thed): Cengage Learning EMEA.

He, Lerongand Yang, Rong. (2014). **Does Indstry Regulation Matter. New Evidence on Audit Committee and Eraning Management**, Journal of BusinessEthics.

Idris, Mohammed, Abu-siam, yousef, and Ahmad, Ahmad. (2018). **The Impact of External Auditor Size on the Relationship between Audit Committee Effectiveness and Earnings Management. Invesment Management and Financial Innovations**.

Juhmani, Omar. (2017). **Audit Committee Characteristics and Earning Management: The Case of Bahrain**. International Journal of Accounting and Financial Reporting.

Kartal, Mustafa, ibis, Cemal and Catikkas, Catikkas, Qzgur. (2018). **A dequacy of Audit Committees: A study of Deposit Banks In Turkey**. Borsa Istanbul Review.

Kibiya, Muhammad, Che-Ahmed, Ayoib and Amran, Noor. (2016). **Audit Committee Independence, Financial Reporting Quality: Further Evidence from Nigeria.** International journal of Economics and Financial Issues.

Kumar, Ranjit, (2019). **Research Methodology, A Step-By-Step Guide For Beginners.** (5th ed). SAGE Publications Ltd, London.

Linn, Robert. L and Gronlund, Norman, E, (2012). **Measurement and Assessment in Teaching,** (11th ed) Prentice Hall.

Madi, Hisham. Ishak, Zuaini and Manaf, Nor. (2014). **The Impact of Audit Committee Characteristics on Corporate Voluntary Disclosure.** Procedia-social and Behavioral Social and Behavioral Sciences.

Mishra, Mamta and Malhotra, Amarjeet Kaur. 2016. **Audit Committee Characteristics and Earnings Management: Evidence from India.** International journal of Accounting and Financial Reporting.

Moses, Temple. (2016). **Audit Committee Number of Meetings and Earnings Management in Quoted Nigerian Banks.** International Journal of Advanced and Applied Sciences.

Nuryana, Yayan and surjandari, Dwi. (2019). **The Effect of Good Corporate Governance Mechanism and Earnings Management on company Financial performance.** Global Journal of Management and Business Research.

Poretti, Cedric, Schatt, Alain and Bruynseels, Liesbeth. (2018). **Audit Committee's Independence and the information Content of Earnings Announcements in Western Europe.** Journal of Accounting Literature.

Salleh, Nik and Haat, Mohd. (2014). **Audit committee and Earnings Management pre and post MCGG International Review of Management and Business Research.**

Sekaran, U., & Bougie, R., (2020). **Research Methods for Business: A Skill Building Approach,** (8th ed), NY: John Wiley & Sons Inc, New York.

Smith, Thomas (2011). **Agency Theory and its Consequences: A study of the Unintended Effect of Agency Theory on Risk and Morality** (Unpublished Master Thesis) Copenhagen Business School, Denmark.

Subedi, P, B. (2016). **Using Likert Type Data in Social Science Research: Confusion, Issues and Challenges.** International Journal of Contemporary Applied Sciences.

Sultana, Niger, singh and Zahn, Mitchell. (2015). **Earnings Conservatism and Audit Committee Financial Expertise.** Accounting and Finance.

Sultana, Niger, singh, Harjinder and Rahman, Asheq. (2019). **Experience of Audit Committee Member and Audit Quality European Accounting Review.**

Tatum, kay, Guy, Dan and Burke, Frank. (2008). **Audit Committees: A Guide for Directors, Management and Consultants (Electronic Version)5<sup>th</sup> ed).** Wolters Kluwer Business

Teed. Graham. (2010). **The Changing Role and Responsibilities of Audit Committees in the United States** (Unpublished Doctor Thesis) University of North Texas, USA.

Yasser. Qaiser and Almamun, Abdullah. (2016). **Audit Committee Structure and Earnings Management in Asia Pacific.**Economics and Business Review.

المواقع الإلكترونية

<https://www.sdc.com.jo> مركز ايداع الارواق المالية، عمان الأردن، 2021،

The Institute of Internal Auditors: <https://global.theiia.org/>

## الملاحق

- 1- ملحق المادة (7) من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017.
- 2- ملحق المادة (15) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق 2004 وتعديلاتها حتى سنة 2019 .
- 3- ملحق قائمة اسماء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
- 4- ملحق الاستبانة.
- 5- ملحق قائمة محكمي الاستبانة.

## ملحق رقم (1)

### المادة (7) من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017

#### المادة (7): لجنة التدقيق

- أ. يجب أن يتوفر لدى جميع أعضاء اللجنة المعرفة والدراسة في الأمور المالية و المحاسبية، وأن يكون لدى أحدهم على الأقل خبرة عمل سابقة في مجال المحاسبة أو الأمور المالية، أو أن يكون حاملاً لمؤهل علمي أو شهادة مهنية في المحاسبة أو المالية أو المجالات الأخرى ذات العلاقة.
- ب. يجب أن تضع الشركة جميع الإمكانيات اللازمة تحت تصرف اللجنة بما يمكنها من أداء عملها بما في ذلك الاستعانة بالخبراء كلما كان ذلك ضرورياً.
- ج. على لجنة التدقيق الاجتماع بمدقق الحسابات الخارجي للشركة دون حضور أي من أشخاص الإدارة التنفيذية العليا أو من يمثلها، مرة واحدة على الأقل في السنة.
- د. تتولى اللجنة مهمة الإشراف والرقابة على أعمال المحاسبة والرقابة والتدقيق في الشركة بما في ذلك ما يلي:
  1. مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من استيفائه للشروط الواردة في التشريعات النافذة، وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليته.

2. بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
3. مراجعة مراسلات الشركة مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
4. متابعة مدى تنفيذ الشركة والتزامها بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية.
5. دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة، وأي تغيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدقق الحسابات الخارجي.
6. دراسة خطة عمل مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من أن الشركة توفر للمدقق كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.
7. دراسة وتقييم إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.
8. الإطلاع على تقييم مدقق الحسابات الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.
9. الإطلاع على تقارير الرقابة والتدقيق الداخلي ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.
10. التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.
11. التأكد من عدم وجود أي تعارض في المصالح قد ينجم عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.

## ملحق رقم (2)

### المادة (15) من تعليمات افصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق 2004 وتعديلاتها حتى سنة 2019 .

المادة ( 15 ):

أ - على مجلس إدارة الشركة المصدرة تشكيل لجنة تدقيق من ثلاثة أعضاء من أعضائه الطيبين غير التنفيذيين وتسمية أحدهم رئيساً للجنة وإعلام الهيئة بذلك وبأي تغييرات تحصل عليها وأسباب ذلك.

ب- يعتبر عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي إذا لم يكن موظفاً في الشركة أو يتقاضى راتباً منها.

ج- تجتمع لجنة التدقيق بصفة دورية وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة مرات في السنة، وأن تدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي.

د - تتولى لجنة التدقيق القيام بالمهام التالية:

1- مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من استيفائه لشروط الهيئة و عدم وجود ما يؤثر على استقلالته ومدى تأثير أية أعمال أخرى يقوم بها لحساب الشركة على هذه الاستقلالية.

2- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

3- مراجعة مراسلات الشركة مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما ورد فيها وإيداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.

4- متابعة مدى تقيّد الشركة بقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.

5- دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على ما يلي:

أ- أي تغير في السياسات المحاسبية المتبعة.

ب- أي تغير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدقق الحسابات.

6- دراسة خطة عمل مدقق الحسابات والتأكد من أن الشركة توفر للمدقق كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.

7- دراسة وتقييم إجراءات الرقابة الداخلية والاطلاع على تقييم المدقق الخارجي لهذه الإجراءات والاطلاع على تقارير الرقابة الداخلية ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.

8- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات التدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.

9- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.

10- أي أمور أخرى يقررها مجلس الإدارة.

هـ - للجنة التدقيق الصلاحيات التالية:

1- طلب أي معلومات من موظفي الشركة وعلى الموظفين التعاون على توفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.

2- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.

3- طلب حضور أي موظف في الشركة إذا ما أرادت الحصول على المزيد من الإيضاحات.

4- طلب حضور مدقق الحسابات الخارجي إذا رأت اللجنة ضرورة مناقشته بأي أمور تتعلق بعمله في الشركة ولها كذلك أن تستوضح منه أو تطلب رأيه خطياً.

5- التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي للانتخاب من قبل الهيئة العامة.

6- ترشيح تعيين المدقق الداخلي للشركة.

### ملحق رقم (3)

#### قائمة اسماء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

اسم الشركة	تسلسل
الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	1
الالبان الأردنية	2
العامة للتعدين	3
العربية لصناعة الالمنيوم (ارال)	4
الصناعية التجارية الزراعية (الانتاج)	5
الوطنية لصناعة الصلب	6
دار الدواء للتنمية والاستثمار	7
مصانع الاجواخ الأردنية	8
مصانع الورق والكرتون الأردنية	9
مناجم الفوسفات الأردنية	10
المركز العربي للصناعات الدوائية والكيمائية	11
الصناعات الكيمائية الأردنية	12
الاستثمارات العامة	13
الأردنية للصناعات الخشبية (جوايكو)	14
الوطنية لصناعة الكوابل والاسلاك الكهربائية	15
مصانع الاسمنت الأردنية	16
البوتاس العربية	17
العالمية الحديثه لصناعة الزيوت النباتية	18
الوطنية لصناعة الكلورين	19
الموارد الصناعية الأردنية	20
الشرق الاوسط للكابلات المتخصصة (مسك - الاردن)	21
الزي لصناعة الالبسة الجاهزة	22
الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	23
حديد الاردن	24
العربية للصناعات الكهربائية	25
الشرق الاوسط للصناعات الدوائية والكيمائية والمستلزمات الطبية	26
مصانع الاتحاد للانتاج التبغ والسجائر	27
اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	29
الوطنية للدواجن	30
المتكاملة للمشاريع المتعددة	31

الوطنية لصناعات الالمنيوم	32
دار الغذاء	33
مجمع الشرق الاوسط للصناعات الهندسية ولإلكترونية والثقيلة	34
العربية لصناعة المواسير المعدنية	35
البتترول الوطنية	36
مغنيسيا الاردن	37
مصانع الزيوت النباتية الأردنية	38
الدولية لصناعات السليكا	39
الصاحية للاستثمار والتطوير العقاري	40
الترا فرتين	41
الأردنية لانتاج الادوية	42
القدس للصناعات الخرسانية	43
العربية لصناعة المبيدات والادوية البيطرية	44
الحياه للصناعات الدوائية	45
الالبسة الأردنية	46
أساس للصناعات الخرسانية	47
مصانع الكابلات المتحدة	48
الوطنية للصخر الزيتي	49
الصناعات البترو كيميائية الوسيطه	50
فيلاذلفيا لصناعة الادوية	51
المتحدة لصناعة الحديد والصلب	52
سنيورة للصناعات الغذائية	53
سبأ لسكب المعادن	54
اسمنت الشماليه	55
مصفاة البترول الأردنية	56

المصدر: مركز ايداع الأوراق المالية (2021).

## ملحق رقم (4)

### الاستبانة

جامعة الإسراء الخاصة  
كلية الأعمال  
قسم المحاسبة

استبانة: تبين معرفة أثر لجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي  
في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

أخي الكريم، أختي الكريمة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني ان أتقدم إليك بطلب تعبئة هذه الاستبانة، والتي يأتي الغرض الأساسي منها انجاز تحت عنوان (أثر لجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية).

حيث انها تحتوي على مجموعة من الأسئلة وعددها (44) موزعة على ثلاثة مجالات، وهي تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي، وطبيعة العمل للمدققين الداخليين، ايصال نتائج نشاط التدقيق الداخلي.

وقد وقع اختيارنا عليك لتكون احد أفراد عينة الدراسة، والمطلوب منك التكرم بقراءة كل فقرة من فقرات الاستبانة بتمعن ومن ثم وضع إشارة عند الدرجة التي تعبر مضمونها عن رأيك مقابل كل فقرة. كما انه ليس بالضرورة كتابة اسمك او وضع اي إشارة تدل على شخصيتك، ونؤكد لك ان إجابتك على الفقرات هي لغايات البحث العلمي فقط .

يرجى عدم نسيان اي فقرة من فقرات الاستبانة.  
شاكراً لكم تعاونكم واقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الباحثة:

هدى عطيه سالم المطلعة

أثر لجنة التدقيق على نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية  
المساهمة العامة الأردنية

المعلومات العامة

الرجاء وضع إشارة (✓) في المربع المناسب:

الجزء الأول: المعلومات العامة:

- المؤهل العلمي:

<input type="radio"/> دكتوراه	<input type="radio"/> ماجستير	<input type="radio"/> بكالوريوس	<input type="radio"/> دبلوم
-------------------------------	-------------------------------	---------------------------------	-----------------------------

- التخصص العلمي

<input type="radio"/> محاسبة	<input type="radio"/> علوم مالية ومصرفية	<input type="radio"/> اقتصاد	<input type="radio"/> تخصص آخر (اذكره)
------------------------------	--	------------------------------	--

- المسمى الوظيفي:

<input type="radio"/> عضو لجنة تدقيق	<input type="radio"/> مدير التدقيق الداخلي	<input type="radio"/> مدقق داخلي	<input type="radio"/> تخصص آخر (اذكره)
--------------------------------------	--	----------------------------------	--

- سنوات خبره :

<input type="radio"/> أقل من 5 سنوات	<input type="radio"/> 5-10 سنوات	<input type="radio"/> 11 إلى 15 سنة	<input type="radio"/> 16-20 سنة
<input type="radio"/> أكثر من 20 سنة			

- هل حصلت على شهادة (CIA) شهادة المدقق الداخلي:

<input type="radio"/> نعم	<input type="radio"/> لا
---------------------------	--------------------------

## القسم الثاني: بيانات متغيرات الدراسة

الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب والمعبرة عن رأيك.

المحور الاول: ما أثر لجنة التدقيق على استقلالية نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

الرقم	الفقرة	موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشده
1-	تقوم لجنة التدقيق بمتابعة مدى استجابة الإدارة لملاحظات المدقق الداخلي والإجراءات المتخذة بشأنها					
2-	تتأكد لجنة التدقيق من عدم قيام الإدارة بإخفاء معلومات ضرورية لأداء مهام التدقيق الداخلي					
3-	تتأكد لجنة التدقيق من وجود هيكل تنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي تحدد فيها المهام والوظائف					
4-	تقيم لجنة التدقيق للكفاءات الموجودة في دائرة التدقيق الداخلي					
5-	تتأكد لجنة التدقيق من عدم قيام المدققين الداخليين بالمشاركة في اي أنشطة او علاقات او يقومون بأعمال تنفيذه داخل الشركة .					
6-	تتأكد لجنة التدقيق من ان موقع دائرة التدقيق الداخلي يقع في الهيكل التنظيمي بشكل يعزز من استقلاليتها .					
7-	قيام لجنة التدقيق بالتأكد من وجود دليل مكتوب لدائرة التدقيق الداخلي					
8-	تتأكد لجنة التدقيق من قيام إدارة التدقيق الداخلي بالأشراف الكافي على أعمال التدقيق الداخلي					
9-	قيام لجنة التدقيق بإبلاغ مجلس الإدارة بتصحيح اي أخطاء أشار إليها المدقق الداخلي					
10-	تعطي لجنة التدقيق توصيات المدقق الداخلية أهمية					
11-	تطلب لجنة التدقيق من مجلس الإدارة أسباب عدم تبني توصيات المدقق الداخلي					
12-	تتابع لجنة التدقيق قيام إدارة التدقيق الداخلي بتوفير برامج لتطوير قدرات العاملين ووجود سياسات لتطوير الموارد البشرية في دائرة التدقيق الداخلي					
13-	تقوم لجنة التدقيق بدور رئيسي في اختيار وتعيين مدير دائرة التدقيق الداخلي وتحديد أتعابه وعزله					
14-	تتحرى لجنة التدقيق عن عدم وجود اي علاقات وظيفية او استثمارات تخص الأقارب المباشرين لمدير التدقيق الداخلي في الشركة لضمان حياديته في عمله					
15-	تضمن لجنة التدقيق عدم الاستغناء عن المدقق الداخلي نتيجة تمسكه بوجهة نظر صحيحة تخالف راي الإدارة					

المحور الثاني: ما أثر لجنة التدقيق على طبيعة عمل نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

الرقم	الفقرة	موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق بشده	غير موافق
1-	تطلب لجنة التدقيق المشورة والمساعدة من خارج الشركة في حالة عدم توفر المهارات والتخصصات والمعرفة في دائرة التدقيق الداخلي					
2-	قيام لجنة التدقيق باقتراح اي تحسينات لتطوير فعالية الانظمة وزيادة الكفاءة الانتاجية في دائرة التدقيق الداخلي					
3-	تطلع لجنة التدقيق على قيام مدير التدقيق الداخلي بإجراء اي تغيير في المجال الذي يعمل فيه المدققين الداخليين دورياً					
4-	تطلع لجنة التدقيق على الخطط المعتمدة لعملية التدقيق من قبل إدارة التدقيق الداخلي					
5-	قيام لجنة التدقيق بتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق إضافية تستجيب طبيعتها وتوقيتها للمخاطر التي قد تواجه الشركة					
6-	تتأكد لجنة التدقيق من وجود نظام فعال لتقارير التدقيق الداخلي يضمن توفير البيانات والمعلومات					
7-	تتأكد لجنة التدقيق من إدارة التدقيق الداخلي تتابع تطبيق برنامج التدقيق المعد سابقاً ومتابعة اي مخالفات او تغييرات طرأت على البرنامج					
8-	تشرف لجنة التدقيق على تطوير جودة التدقيق الداخلي ومتابعة برامج التحسين بما يغطي كافة أنشطة التدقيق الداخلي، وتراقب كذلك استمرار فعاليتها					
9-	تدرس لجنة التدقيق خطة عمل المدقق الداخلي ومدى توافقها مع أهداف الشركة					
10-	تتأكد لجنة التدقيق من توفر التسهيلات اللازمة لتمكين المدقق الداخلي من القيام بمهمته دون معوقات					
11-	تطلع لجنة التدقيق ان نشاط التدقيق الداخلي يعمل على تقييم برامج وأنشطة المؤسسة المتعلقة بالقيم الأخلاقية					
12-	تقوم لجنة التدقيق بمناقشة مدير التدقيق في اي قضايا جوهرية قد تظهر خلال العام					
13-	تتأكد لجنة التدقيق ان نشاط التدقيق الداخلي يعمل على تقييم عمليات حوكمة المؤسسة بحيث يكفل تحقيق أهداف المؤسسة					
14-	تتأكد لجنة التدقيق ان نشاط التدقيق الداخلي يعمل على تقييم حوكمة المعلوماتية للمؤسسة لتحقيق أهداف المؤسسة					
15-	تتأكد لجنة التدقيق ان نشاط التدقيق الداخلي في المؤسسة يعمل على الحفاظ على إجراءات وضوابط رقابية فعالة					

المحور الثالث: ما أثر لجنة التدقيق على نتائج نشاط التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

الرقم	الفقرة	موافق جداً	موفق	حيادي	غير موافق بشده	غير موافق
1-	تتحقق لجنة التدقيق ان النتائج تتضمن الاستنتاجات القابلة للتطبيق وخطط العمل					
2-	تتأكد لجنة التدقيق من التزام المؤسسات الخارجية بقيود تداول استعمال النتائج المرسله لها					
3-	تتأكد لجنة التدقيق من ان المدققين الداخليين قد أفصحوا عن جميع الحقائق التي عرفوها أثناء قيامهم بواجباتهم					
4-	تقوم لجنة التدقيق بمتابعة النتائج في حال وجود خطأ بها مع الأطراف الذين وصلتهم النتائج					
5-	تتحقق لجنة التدقيق من ان إدارة التدقيق الداخلي قد قامت بمناقشة نتائج وتوصيات عملية التدقيق مع المستويات الإدارية المختلفة					
6-	تتأكد لجنة التدقيق ان النتائج التي تم التوصل إليها تتوافق مع المعايير الدولية لمهنة التدقيق الداخلي					
7-	تتأكد لجنة التدقيق قبل نشر النتائج من عدم وجود نص قانوني او تشريعي يتعارض معها					
8-	تتأكد لجنة التدقيق من ان الإجراءات التصحيحية المناسبة قد تم اتخاذها من قبل الجهات المعنية					
9-	تقوم لجنة التدقيق بإبلاغ اي إشكاليات في النتائج للإدارة العليا ومجلس الإدارة					
10-	تدرس لجنة التدقيق مقترحات المدقق الداخلي حول تعديل السياسات المحاسبية المتبعة داخل الشركة					
11-	تقوم لجنة التدقيق بإعطاء تصنيفات للنتائج التي تم التوصل إليها					
12-	تتأكد لجنة التدقيق ان النتائج تتصف بالموضوعية					
13-	تتأكد لجنة التدقيق من انه تم الحصول على النتائج في الوقت المناسب					
14-	تتابع لجنة التدقيق في حالة عدم التقيد بأخلاقيات المهنة المتعلقة بنتائج مهمة التدقيق					

## ملحق رقم (5)

### قائمة اسماء محكمي اداة الرسالة

التسلسل	الاسم	التخصص	جهة العمل
1	أ.د. عبد الخالق الرواي	محاسبة	جامعة الاسراء
2	أ.د. محمد شبيبته	محاسبة	جامعة عمان العربية
3	د. محمد مخلوف	محاسبة	جامعة الإسراء
4	د. زيد الحواتمه	محاسبة	جامعة الزيتونه
5	د. خليل ابو حشيش	محاسبة	جامعة البتراء
6	د. عطاء الله القطيش	محاسبة	جامعة الزيتونة
7	د. عمر الحواتمه	محاسبة	الجامعة الأردنية
8	د. جعفر الصوالحه	محاسبة	جامعة فلادلفيا
9	د. عدنان تايه النعيمي	محاسبة	كلية بغداد
10	د. مهند العبييني	محاسبه	جامعة عجلون

The impact of the audit committee on the internal audit activity in the  
Jordanian public shareholding industrial companies

Prepared by: Huda Attia Al-Malta'a

Supervised by Dr. Kaed Alatar

**Abstract**

This study aimed to identify the impact of the audit committee on the internal audit activity in the Jordanian public shareholding industrial companies.

The study relied on the descriptive approach and the inferential (analytical) approach. The researcher developed a questionnaire for the study using (Google Drive) , It was distributed to a random sample formed from (277) members of the audit committee and internal auditors working in the industrial companies public shareholding Jordanian (56) companies. Where (170) questionnaires were received. The questionnaire included (3) axes through which it measures the impact of the audit committee on both the independence and the nature of the work and the communication of the results of the internal audit activity.

The study concluded that there is an impact of the audit committee on the internal audit activity in the Jordanian public shareholding industrial companies and it came to a high degree from the point of view of the study sample members. The results also indicated the existence of a statistically significant impact of the audit committee on the independence and nature of work and the communication of the results of the internal audit activity in the Jordanian public industrial companies.

The study recommended that the audit committee to discuss the results and recommendations of the audit process with the various administrative levels in a transparent and clear manner. The Audit Committee ensures that internal auditors adhere to the ethics of the audit profession. And also that audit committees are formed from members with financial and accounting experience.

**Key words:** Audit, Audit Committee, Internal Audit.